فاشودة الصغيرة

١٨٩٩ — ١٩٠٦

لدكتور يونان لبيب رزق

ترك سقوط الحكم المصرى فى السودان فى أوائل الثمانينات من القرن الماضى فراغاً سياسياً وعسكرياً ضخماً فى تلك البلاد .

وإذا كانت « الدولة المهدية » قد إستطاعت سد جانب من هذا الفراغ فى شمال السودان أمام تحديات هائلة من إحتمالات الغزو الخارجى والثورات الداخلية إلا أنها بالقطع لم تستطع أن تقوم بهذا الدور كاملا فى جنوبه للأسباب الآتية :

١ — صعوبة المواصلات البالغة بين الشمال والجنوب .

٢ — عدم قبول قبائل تلك الجهات للحكم المهدى ، ويروى تاريخ المهدية كثيراً من قصص ثورات هذه القبائل على « الأنصار » .

٣ — ضعف إمكانيات المهدية المادية عن تمويل حكم قوى يكفل سيطرة معقولة على تلك الجهات .

٤ — تعاظم الأطماع الامبريالية الأوربية فى أفريقيا عامة فى تلك الحقبة ، ولاشك أن جنوب السودان بوضعه هذا كان هدفاً مرغوباً لقوى الاستعمار النامية فى تلك الجهات .

ومن هنا أتى تسابق تلك القوى المرير نحو السيطرة على ما كان يشكل مديريات جنوب السودان المصرى .

وقد أدى هذا السباق إلى صدامات دبلوماسية عنيفة كادت تتحول فى بعض مراحلها إلى تشابك بالسلاح ، وقد حدث هذا مرتين :

الأولى : فى الصدام العسكرى الذى كاد ينشب بين أكبر قوتين استعماريتين فى العالم وقتذاك — بريطانيا وفرنسا — فيما عرف « بأزمة فاشودة » والتى إنتهت بتراجع الفرنسيين وبصدور « تصريح ٢١ مارس ١٨٩٩ » بتسوية الأزمة .

الثانية : فى الصدام العسكرى الذى كاد يحدث أكثر من مرة بين القوات « الكونغو — بلجيكية » وبين القوات « الأنجلو — مصرية » فيما تتفق على تسميته « بأزمة فاشودة الصغيرة » .

« وفاشودة الصغيرة » لها نفس ملامح « فاشودة الكبيرة » وإن لم يكن لها نفس حظها من الشهرة السياسية أو التاريخية ، ويعود ذلك فى الغالب إلى أن الأخيرة كادت تؤدى إلى حرب أوربية عامة أما الأولى فلم يكن من المنتظر أن تؤدى فى أسوأ الظروف إلى أكثر من صدام عسكرى محدود فى تلك الجهات النائية من القارة الافريقية .

ولكن ذلك — على وجه التأكيد — لا يسلب تلك الأزمة السياسية حقها فى التسجيل والتحليل التاريخيين وهو ما نحاول أن نفعله هنا .

الوجود الكنغولى فى جنوب السودان قبل ١٨٩٩

يعترف الملك « ليوبولد الثانى » ملك بلجيكا وصاحب الكنغو عام ١٨٩٤ أن « الجنرال غوردن » كان أول من وجه أنظاره إلى المديريات الجنوبية فى السودان قبل ذلك بعشر سنوات — ١٨٨٤ — وذلك أثناء وجود الأخير فى بروكسل خلال تلك السنة[١] .

---

(١) F.O. 10/416 Plunkett to Kimberley, April 29, 1894 quoted from : Gray, R., A History of the Southern Sudan, 1839-1889.

ومن المعروف أنه عندما استدعى غوردن لتنفيذ « سياسة الإخلاء » تضمن مشروعه لتنفيذ هذه السياسة اقتراحاً ببقاء القوات الموجودة فى مديريات بحر الغزال وخط الإستواء والتى يقودها « لبتون » و « أمين » بأسلحتها فى مراكزها مع إلحاق هذه المديريات بالكنغو تحت حماية ملك البلجيك[١] .

ولكن أدى مقتل غوردن إلى فشل هذه الخطة وإلى أن يولى ليوپولد وجهه شطر مشروع آخر ، ففى عام ١٨٨٧ رأى الملك أن يكلف أمين باشا بالدور الذى لم يستطع غوردن أن يلعبه ١٨٨٤ — ١٨٨٥ ، وعلى ذلك فقد قدم له عن طريق « ستانلى » — الذى كان قد تقرر أن يقود حملة لإنقاذ أمين باشا ومن معه — مركز الحاكم الكنغولى للمديرية الإستوائية[١]. ولكن رفض أمين باشا هذا الاقتراح ولم يحاول ستانلى أن يضغط عليه حتى يقبله[٢] .

وفيما بين عامى ١٨٨٧ ، ١٨٩٠ وصل المكتشفون الأوربيون إلى منابع النهر المختلفة عند خط تقسيم المياه بين النيل والكونغو ، وقد صاحب عمليات الكشف تلك جهود ديبلوماسية أدت إلى إبرام « معاهدة ماكينون » فى ٢٤ مايو ١٨٩٠ بين دولة الكونغو الحرة و « شركة شرق أفريقيا البريطانية الإمبراطورية Imperial British East Africa Co. » ، وقد وافقت الشركة المذكورة بمقتضى هذه المعاهدة على ألا تقوم بأى عمل سياسى على الشاطىء الأيسر للنيل شمالا حتى اللادو ، واعترفت لدولة الكونغو « بحقوق السيادة » على الأراضى المذكورة.

ومن ناحية أخرى أجرت الكونغو إلى الشركة شريطاً من الأراضى يمتد من بحيرة ألبرت إلى الطرف الشمالى من بحيرة تنجانيقا .

---

(١) Pensa, H., L'Egypte et le Soudan Egyptien, p. 322.

(٢) Sanderson, G.N., England, Europe and the Upper Nile, p. 35.

(٣) Langer, W., The Diplomacy of Imperialism, p. 114.

وبالرغم من أن « معاهدة ماكينون » لم تقدم رسمياً إلى الحكومة البريطانية إلا أن « سولسبرى » وزير الخارجية البريطانية وافق عليها « بصفة شخصية » ، وأدى هذا إلى تزايد الشعور فى بروكسل بأن ليوپولد قد نجح أخيراً فى تنظيف الطريق — ديبلوماسياً — نحو التقدم إلى النيل[١] .

وإلى جانب النجاح الديبلوماسى فلا شك أن الأوضاع التى ترتبت على تحطيم الحكم المصرى فى جنوب السودان قد شجعت « سيد الكونغو » على إنفاذ قواته إلى تلك الجهات آملا أن يفرض سيطرته عليها بمعونة بقايا القوات العسكرية التى كانت تخدم تحت العلم المصرى ، وتجمعت قوة كونغولية بقيادة « فإن كركهوفن Van Kerkhoven » قرب أواخر عام ١٨٦٠ وتقدمت إلى المديريتين « الاستوائية » و « بحر الغزال » ، ورغم وفاة قائد الحملة فى سبتمبر ١٨٩٢ إلا أن ضباطه قد استطاعوا رفع الأعلام الكونغولية على عدة مراكز فى المديرية الاستوائية (كيرى وموجى ، ولابوريه ، ودوفيله) وفى بحر الغزال (حفرة النحاس ، وكاتواكا وليفى وديم الزبير)[٢] .

كما نجحت الحملة الكونغولية فى كسب بقايا القوة المصرية فى المديرية الاستوائية التى كان يقودها « فضل المولى » .

ولكن ما لبث المهديون أن عصفوا بقوة فضل المولى وأبادوها عن آخرها[٣] ، ثم ما لبثوا أن أخذوا فى التقدم نحو خط تقسيم المياه بين النيل والكنغو لمواجهة القوات الكونغولية الموجوده فى تلك الجهات . وقد صاحب هذا التقدم المهدى انتشار الثورة فى « الدولة الحرة » إبتداء من فبراير عام ١٨٨٤ ، وفى ظل هذه الظروف القاسية تقدمت قوة مهدية بقيادة «على عبد الرحمن» إلى « موندو » وكانت مركز

---

(١) Collins, Robert O., Anglo-Congolaise Négociations, 1900-1906, Zaire — Revue congolaise, vol. XII, part 5, p. 480.

(٢) Wauters, L'Etat indépendant du Congo, pp. 93-94.

(٣) Slatin, R., Fire and Sward in the Sudan, pp. 93-94.

قيادة القوات الكونغولية فى بحر الغزال ، ونتج عن القتال العنيف الذى دار حول هذا المركز انسحاب الضباط البلجيك بقواتهم فى النهاية من « موندو » ، ثم ما لبثوا أن انسحبوا من عدة مراكز أخرى فى بحر الغزال خلال ابريل من نفس العام(١).

ومع تلك الانتكاسة العسكرية كان على ليوبولد أن يواجه الانتكاسة السياسية فاعتقاده بالرضاء البريطانى عن « معاهدة ماكينون » بدأ يهتز بشدة ، ففى أول مارس عام ١٨٩٢ طالب السفير البريطانى فى بروكسل دولة الكونغو بتأكيدات بأنها لن تتقدم وراء حدودها التى أعلنت فى « تصريح ١٨٨٥ » وألا تحاول الدخول إلى منطقة النفوذ البريطانية المحددة فى الإتفاقية الانجليزية — الألمانية المعقودة فى أول يولية عام ١٨٩٠ .

وقد فوجىء ليوبولد بهذا الطلب وأشار إلى موافقة اللورد سولسبرى على معاهدة ماكينون فأجابت الحكومة البريطانية بأنها لا ترى أى قيمة لهذه الموافقة ، على أساس أن اللورد سولسبرى قد عبر عن رأيه الشخصى وليس عن قرار اتخذ من جانب الحكومة البريطانية ، كما أنه ليس « لشركة شرق أفريقيا البريطانية الإمبراطورية » أى سلطة للتنازل عن حقوق سياسية ، يضاف إلى ذلك أن الشرط الخاص بتأجير شريط تنجانيقا الوارد فى المعاهدة لم ينفذ على الإطلاق .

وكان على ملك بلجيكا أن يكافح من جديد ، ففى أول يوليه عام ١٨٩٢ اقترح ليوبولد على البريطانيين أن تحصل دولة الكونغو على إيجار منطقة فى أعالى النيل ولكن لم توافق لندن على الاقتراح وانتهت المفاوضات التى جرت بشأنه دون نتيجة فى أغسطس ١٨٩٣ . وعندئذ توجه ليوبولد إلى باريس حيث أجرى أيضاً مفاوضات لا نتيجة لها .

وفى ربيع عام ١٨٩٤ سنحت الفرصة « لصاحب الكونغو » حين تم تقارب فرنسى — ألمانى فى الميدان الأفريقى ضد انجلترا ، فمعاهدة الكمرون الفرنسية — الألمانية التى تم إبرامها فى ٤ فبراير ١٨٩٤ قد تركت لفرنسا حرية التقدم شمالا وشرقاً

(١) Collins, R.O., The Southern Sudan, 1883-1898, pp. 119-121.

حتى النيل . وأثرت هذه المعاهدة تأثيراً فعالا على دوائر وزارة الخارجية البريطانية لا سيما بعد أن وصلتها التقارير بأن « قوة فرنسية يقودها مونتى Monteil تنوى التقدم إلى اللادو أو فاشودة » . وأدى ذلك إلى إرسال مبعوث بريطانى هو « رينل رود » إلى بروكسل يحمل تعليمات محددة بالتفاوض حيث وضعت أسس اتفاق نهائى ما لبث أن ظهر فى صورة المعاهدة التى وقعت فى لندن فى ١٢ مايو عام ١٨٩٤[١] .

وكان أهم ما فى هذه المعاهدة المادة الثانية التى استأجر الملك ليوپولد بمقتضاها منطقة ضخمة غربى بحر الغزال[٢] ، واستهدفت بريطانيا من وراء ذلك خلق « حاجز بلجيكى » أمام التقدم الفرنسى المتوقع .

ولكن لم يتحقق الأمل البريطانى فسرعان ما انهار ليوپولد تحت وطأة ضغط الفرنسيين ، واضطر إلى أن يوقع معهم معاهدة ١٤ أغسطس ١٨٩٤ التى تنازل فى مادتها الرابعة عن أغلب ما منحته له معاهدة ١٢ مايو مع البريطانيين ، وقنع بتلك المنطقة التى عرفت فيما بعد باسم « حاجز اللادو »[٣] . وانفتح بذلك الطريق أمام الفرنسيين نحو النيل مما مهد لوصول « مارشان » إلى فاشودة وانتهى إلى الصدام البريطانى — الفرنسى فى الأزمة المشهورة باسم تلك البقعة .

ونتج عن معاهدة أغسطس أن اقتصر النشاط الكونغولى بعد عام ١٨٩٤ على منطقة الحاجز تلك ، فعندما تقرر أواخر عام ١٨٩٥ إرسال « دهانيس » على رأس حملة إلى تلك الجهات حددت التعليمات التى صدرت إليه مدى نشاطه باحتلال حاجز اللادو « الذى سيصبح نهاية لحدود الدولة الحرة ولن تعمل على تجاوزه »[٤] .

وهكذا تجمد النشاط الكونغولى فى إطار الحاجز حتى عام ١٨٩٨ إلى أن تم إنهاء الحكم المهدى للسودان وما ترتب على هذا الإنهاء من المواجهة البريطانية —

---

(١) Collins, Anglo-Congolaise Negociations, part 5, pp. 482-483.

(٢) Hertslett, The Map of Africa by Treaty, vol. II, pp. 579-580.

(٣) Ibid., p. 570.

(٤) Wauters, op. cit., p. 78.

الفرنسية فى فاشودة فى نفس العام واستسلام فرنسا وخروجها من ميدان التنافس فى أعالى النيل بمقتضى تصريح ٢١ مارس ١٨٩٩ .

وقد نظرت كل من بروكسل ولندن إلى نهاية الأزمة البريطانية — الفرنسية نظرة مختلفة ، ففى الوقت الذى رأى فيه ليوپولد أن الإنسحاب الفرنسى يعنى سقوط معاهدة أغسطس ١٨٩٤ التى كبله الفرنسيون بمقتضاها داخل حدود الحاجز ، وتصور بناء على ذلك أن عليه الإنطلاق للحصول على كافة ما منحته له معاهدة ١٢ مايو ، رأى البريطانيون أن دور الكونغو الذى كان قد تقرر فى المعاهدة المذكورة والذى فشل فى تحقيقه قد انتهى ، ولم تتردد الحكومة البريطانية فى إبلاغ بروكسل بهذا الرأى ، ففى ١٥ مايو عام ١٨٦٩ قام السفير البريطانى فى العاصمة البلجيكية بإبلاغ ممثلى دولة الكونغو أنه كنتيجة لموقعة أم درمان فان حقوق مصر التى تم الاتفاق عليها فى الخطابات الملحقة بمعاهدة ١٨٨٤ قد تم إحياؤها[١] ، وأن نتائجاً خطيرة ستترتب على محاولة الملك التقدم فيما وراء منطقة النفوذ التى اعترفت له بها الاتفاقية الفرنسية — الكونغولية فى ١٤ أغسطس ١٨٩٤ — أى حاجز اللادو — وقال بلانكت : « لا تحاولوا أن تواجهونا بالأمر الواقع فقد حاول الفرنسيون ذلك وأخفقوا »[٢] .

كما حرص البريطانيون على إبلاغ هذا الرأى إلى القائد البلجيكى فى اللادو ، ففى أواخر عام ١٨٩٩ أرسلت قوة أنجلو — مصرية إلى تلك الجهات ومعها تعليمات محددة بابلاغ البلجيك أن الحكومة البريطانية « لا تعترف للملك البلجيك بأى حقوق للكية دائمة لأى جزء من وادى النيل »[٣] ، وقام الضابط البريطانى بمهمته ،

---

(١) فقد ألحق بهذه المعاهدة خطابان متبادلان بين وزيرى الخارجية البريطانية والكونغولية وقد وافق الأخير على الاعتراف بحقوق مصر فى الجهات المؤجرة فى الوقت الذى يستطيع فيه المصريون ممارسة هذه الحقوق .

(٢) Sanderson, G.N. Leopold II and The Nile Valley — The Sudan Historical Association Proceedings, vol. I, part VII, p. 56.

(٣) C.R.O.S. Sudan Intelligence Reports, No. 67. Director of Intelligence Dep. to Officer Commanding Expedition to Open White Nile, Dec. 16, 1899.

وحصل على وعد من « القومندان هنرى » القائد البلجيكى بأنه لن يرفع أعلام الدولة الحرة على أى مركز خارج الحاجز[١] .

ولكن هذا الوعد من جانب السلطات المحلية الكنغولية لم يعن استسلاماً بلجيكياً للرأى البريطانى « بعودة إحياء الحقوق المصرية » ، بالعكس فقد شهدت السنوات السبع التالية صراعاً عنيفاً تراوح بين مقارعة الحجج واحتمالات قرقعة السلاح ! !

مرحلة المفاوضات وفشلها ١٨٩٩ — ١٩٠٣ :

إذا كانت الدبلوماسية البريطانية قد أبعدت دولة الكنغو من بحر الغزال بالإشارة إلى الخطابات الملحقة بمعاهدة مايو ١٨٩٤ فإن ليوبولد أراد بنفس شروط تلك المعاهدة أن يؤكد حقوقه فى الأرض المؤجرة له بمقتضاها .

ولما لم يكن الملك البلجيكى على إستعداد لمغامرة الإحتلال العسكرى للأرض المؤجرة — وكان هذا مستحيلا عام ١٨٩٩ وتجربة فرنسا فى فاشودة لا زالت ماثلة أمام كافة الساسة الأوربيين — ومن ثم فقد لجأ إلى أسلوب آخر وذلك بتأكيد حقوقه بإحياء بعض الإمتيازات التجارية .

فى عام ١٨٩٤ وبعد توقيع المعاهدة الإنجليزية — الكونغولية بفترة قصيرة كون ليوبولد شركة باسم "Société Générale Africaine" حصلت على إمتياز غير محدود لإستغلال وتنمية الأراضى المؤجرة . وقد تنازلت هذه الشركة عن حقوقها فى تلك الأراضى بعد أن قسمتها إلى قسمين إلى شركتين بريطانيتين هما « شركة أفريقيا البريطانية الإستوائية The British Tropical Africa Co. » و « شركة أفريقيا الإنجلو — بلجيكية The Anglo-Belgian Africa Co. » ، وكان رأس مجلس إدارة الشركتين « السير ليبل جريفن Griffin » وإن كان ممولها الرئيسى صاحب السفن اللندنى والمالى المشهور « سير جون ويليا مسون جونستون »[٢] .

---

(١) Ibid., Officer to Director, Jan. 22, 1900.

(٢) Sanderson, G.N. Leopold II and The Nile Valley, p. 57.

وكانت هذه الأراضى التى حصلت عليها الشركتان قد نزعت من الكونغوليين بمقتضى معاهدة أغسطس ١٨٩٤ مع فرنسا . وكان من الواضح وقتذاك أنه ليس لدى ليوبولد أو شركاته أى أمل فى ممارسة نشاطهم فى تلك الأراضى ، ولكن فى ظل الظروف الجديدة التى تمخضت عن خروج الفرنسيين من ميدان الصراع عاد ليوبولد يسعى إلى إحياء هذه الإمتيازات .

فى ٢ مايو عام ١٨٩٩ أبلغ « المسيو دى كوفليه De Cuvelier » ممثل دولة الكونغو السفير البريطانى فى بروكسل رسمياً بوجود هذه الإمتيازات ، ودخل هذا الإبلاغ إلى حيز التنفيذ خلال العام التالى فى ٢٩ يونية عام ١٩٠٠ طلبت كل من « شركة أفريقيا الإنجلو — بلجيكية » و « شركة أفريقيا البريطانية الإستوائية » من وزارة الخارجية البريطانية تأمين سفر موظفيهما عبر السودان إلى بحر الغزال . وقد تساءلت الوزارة فى ٩ يولية عن مدى الإمتيازات الممنوحة للشركتين وعن الطرق التى سيسلكها موظفوها لبلوغ مقاصدهم . ووصل رد الشركتين فى أول أغسطس وقد أكدتا فيه أنهما لن يمارسا أى سلطات سياسية وإن هدفهما الوحيد يتركز فى العمل على التطوير التجارى لأعالى النيل .

وكان إعتراف الحكومة البريطانية بمطالب الشركتين يعنى اعترافها بحقوق ليوبولد فى الأراضى المؤجرة له بمقتضى المادة الثانية من معاهدة ١٨٩٤ ، ومثل هذا الإعتراف كان مستحيلا من الناحية السياسية ، فالإعتراف بادعاءات ملك البلجيك سلما بعد القضاء على ما كسبه الفرنسيون بالتهديد بالحرب لن يضايق الفرنسيين فحسب بل سيؤدى إلى إحباط المحاولات القائمة لتحسين العلاقات البريطانية — الفرنسية . يضاف إلى ذلك إن حدة مزاج الرأى العام البريطانى الناتجة عن النكسات التى أصابت بريطانيا فى جنوب أفريقيا لم تكن لتسمح باستسلام سلمى لليوبولد فى بحر الغزال ، وكما كتب « سيسل رودس » فى خطاب له إلى أمير ويلز فى تلك الأيام « أنى متأكد أن الشعب الإنجليزى لن يسمح بتسليم بحر الغزال إلى البلجيك بعد مثل هذا الصراع مع فرنسا » (١) .

---

(١) Collins, R.O., Anglo-Congolaise Negociations, part 5, p. 490.

ولـكن إذا كانت ظروف ليوبولد لم تسمح له خلال عام ١٨٩٩ أو العام الذى يليه بتحقيق إدعاءاته فى بحر الغزال بالقوة أو بفرض الأمر الواقع كما أشرنا فإن ظروف إنجلترا بدورها لم تـكن لتسمح لها باستعمال أسلوب القهر مع ملك البلجيك وذلك لعدم رغبتها فى الحصول على مزيد من الأعداء أثناء إنغماسها فى الحرب فى جنوب أفريقيا ، لذا فقد رسم الساسة البريطانيون خطتهم على أساس عدم السماح لليوبولد بتحقيق إدعاءاته ولـكن بالوسائل التى لا تخلق جفوة أو احتمالات للصدام بين الجانبين فى تلك البقعة من أفريقيا .

وقد طبقت هذه الخطة على الصعيدين المحلى والدولى بمهارة فائقة حتى خرجت بريطانيا عن العزلة التى سببتها لها مغامرتها مع البوير وأصبحت فى وضع يمـكنها من استعمال العنف أو التلويح به .

فعلى الصعيد المحلى اتجهت الخطة البريطانية إلى نشر المراكز الأنجلو ـ مصرية فى مناطق بحر الغزال ـ والتى كانت مؤجرة للـكونغو بمقتضى معاهدة ١٨٩٤ ، وقد تقرر أن تصل هذه المراكز إلى أقصى المناطق التى لا يوجد فيها كنغوليون ، وبالفعل تقرر خلال صيف عام ١٩٠٠ إنشاء مركز شمال « كيرو » بخمسة أميال وهى أبعد نقطة يحتلها البلجيك نحو الشمال وتقع على خط ٤٠ َ٥° شمالا وهو الخط الذى حددته الإتفاقية الفرنسية ـ الـكونغولية فى ١٤ أغسطس ١٨٩٤ لمنطقة النفوذ الـكنغولية فى أعالى النيل[١] .

وقد تضمنت التعليمات التى صدرت إلى قائد هذا المركز جانبين هامين يوضحان نوعية السياسة البريطانية المحلية :

الأول : بذل أقصى جهد ممكن لإقامة علاقات ودية مع البلجيك وإزالة أى سبب من أسباب سوء التفاهم يمكن أن يحدث بين الطرفين مع عدم الدخول فى أى محادثات ذات طبيعة سياسية « وأن يجيب إذا ما حاولوا محادثته فى هذا الموضوع بأنه ليس مخول لبحث هذه المسائل التى تعتبر من اختصاص لندن وبروكسل » .

---

(١) Corres, part IV, No. 60, Sir Reneil Rodd to Salisbury, Aug. 20, 1900.

الثانى : القيام بتعريف الأهالى أن بلادهم واقعة تحت نفوذ حكومة السودان لا نفوذ حكومة الكونغو الحرة أو أى حكومة أخرى[١] .

ويتضح من هذا خطة السياسة البريطانية فى اتباع أسلوب « المسالمة » على الجبهة المحلية على ألا يخل هـذا الأسلوب بهيكل الخطة العام بعدم الاعتراف بالادعاءات الكونغولية فى المنطقة والعمل على سبق منافسيهم إلى الجهات محل هذه الإدعاءات .

أما على الصعيد الدولى فقد كان على وزارة الخارجية البريطانية أن تبت فى البداية فى طلب شركتى « أفريقيا البريطانية الاستوائية » و « أفريقيا الأنجلو — بلجيكية » ، والواقع أن الخطابات التى تبودلت بين الحكومة البريطانية والشركتين المذكورتين كانت فى حقيقتها عملية جس نبض من جانب ليوپولد لتحديد موقفه . . هذا من ناحية . . ومن ناحية أخرى كانت مقدمة للمفاوضات الطويلة بينه وبين البريطانيين إذ أنه من المؤكد أن ليوپولد كان وراء هذه الشركات مع الحكومة البريطانية .

وقد رد سولسبرى برفض طلب الشركتين فى ١١ أغسطس عام ١٩٠٠ متذرعاً فى رفضه بعدم جدية هذه الامتيازات . وقد أبدى وزير الخارجية البريطانية فى هذا الرد آراءه فى أن سيادة دولة الكونغو فى تلك الجهات مستمدة من المعاهدة الفرنسية — الكونغولية المنعقدة فى ١٤ أغسطس ١٨٩٤ والتى اتفق فيها على ألا يكون للكونغو أى نفوذ خارج حدود اللادو وخرج من ذلك بأنه ليس للدولة الحرة أى امتيازات فى الأراضى محل طلب الشركة . وأضاف أن حقوق مصر وتركيا فى تلك الأراضى لم ينص عليها فحسب فى معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ بل أحياها أيضاً نصر أم درمان ، وأنه لما كانت مصر لم تستشر أو تبلغ بهذه الامتيازات فهى لاتستطيع الاعتراف بها .

---

(١) Ibid., Enclosures 1 and 2 in No. 193, Cromer to Lansdowne, Dec. 6, 1900.

وبعد التشاور مع ليوبولد كتبت الشركتان فى أوائل الشهر التالى — سبتمبر ١٩٠٠ — إلى وزارة الخارجية تدافعان عن حقوقهما على الأسس التالية :

١ — أن حصولهما على الامتيازات كان فى أول أغسطس ١٨٩٤ أى قبل توقيع المعاهدة الفرنسية الكونغولية فى ١٤ من نفس الشهر .

٢ — أن الامتيازات تجارية وليست سياسية .

٣ — أن معاهدة مايو ١٨٩٤ لازالت محل التطبيق لأن الحكومة البريطانية لم تنكرها فى أى وقت[1] .

* * *

مضى أكثر من شهرين وقد أهملت الحكومة البريطانية مذكرة الشركتين الأخيرة تماما مما دعا ليوبولد إلى أن يسفر عن وجهه ويقرر الاتصال مباشرة بلندن دون الاختفاء وراء الشركتين المذكورتين ، ومن ثم استدعى المسيو «دى كوفليه» ممثل دولة الكونغو فى بروكسل السفير البريطانى فيها فى نوفمبر عام ١٩٠٠ وسلمه مذكرة طويلة تتناول وضع بحر الغزال بالنسبة لدولة الكونغو .

وقد سعت المذكرة الكونغولية إلى تأكيد مبدأين بالنسبة لهذا الوضع :

(١) أن معاهدة مايو ١٨٩٤ الإنجليزية — الكونغولية لازالت فى كامل فاعليتها ، وأن معاهدة أغسطس من نفس العام (الفرنسية — الكونغولية) لا يمكن أن تؤثر على الحقوق والواجبات التى حصلت عليها دولة الكونغو بمقتضى معاهدة مايو وإذا مارغب الكونغوليون إحياء حقوقهم فمن له الحق فى الاعتراض فرنسا لا بريطانيا .

يضاف إلى ذلك أن بريطانيا لم تلغ أبداً معاهدة ١٨٩٤ البريطانية ـ الكونغولية وظلت تتصرف على أساس أن هذه المعاهدة لازالت سارية ، ففى ٢٨ مارس عام ١٨٩٥ أشار سير إدوارد جراى فى مجلس العموم إلى ذلك بوضوح تام عندما قال

---

(١) Collins, R.O., Anglo-Congolaise Negociations, part 5, p. 491.

« إن دولة الكونغو قد اعترفت بمنطقة النفوذ البريطانية » ، وبعد ذلك بعامين وفى ١٠ يونيه ١٨٩٧ أبلغ السفير البريطانى فى بروكسل حكومته أن القوات الكونغولية التى عبرت إلى الشاطىء الشرقى من النيل سوف تنسحب قريباً وذلك حسب اتفاقية مايو عام ١٨٩٤ ، وأخيراً — وفى نفس العام — نشر مرسوم فى المجلة الرسمية لدولة الكونغو بتطبيق القوانين المدنية الكونغولية على الأراضى المؤجرة بمقتضى معاهدة ١٨٩٤ ولم تبد الحكومة الإنجليزية أى اعتراض على ذلك .

وتستطرد المذكرة أنه بعد النصر البريطانى — المصرى فى أم درمان (١٨٩٨ — ١٨٩٩) تضمنت التعليمات الصادرة للميجور مارتير Martyr — الذى قاد حملة عسكرية تقدمت من أوغندة للانضمام إلى القوات الأنجلو — مصرية القادمة من الخرطوم — الأمر باحترام المعاهدة التى تم الاتفاق عليها مع دولة الكونغو ١٨٩٤ .

ويضاف إلى كل ذلك ماقدمه سولسبرى نفسه فى محاولته لتدحيض إدعاءات السفير الفرنسى إبان أزمة فاشودة قال الأخير أن للفرنسيين نفس حق الكونغوليين فى البقاء على النيل فرد سولسبرى أن الوضع مختلف فالكونغوليون حصلوا على مركزهم على النيل بمقتضى معاهدة مع بريطانيا ، والتى قال عنها سولسبرى بأنها فى كامل فاعليتها .

(ب) بالنسبة لمسألة إعادة إحياء الحقوق المصرية فإن مصر تملك فقط من الحقوق ماتسمح به بريطانيا ، وأن حقوق مصر فى بحر الغزال يمكن الموافقة عليها فيما لو جلت بريطانيا عن مصر ، وحتى يتم هذا فان مركز بريطانيا فى مصر يمنحها حق التأجير[1] .

* * *

ومضى شهران آخران دون أن تبدى لندن رأيها فى المذكرة الكونغولية مما

---

(١) Collins, op. cit., part 5, pp. 492-494.

دعا الملك ليوبولد إلى تدبير لقاء مع السفير البريطانى فى بروكسل فى أواخر يناير عام ١٩٠١ تساءل فيه عن « أى حق يمكن أن يجعل المؤجر يمنع المستأجر من حرية ممارسة حقوقه فى المكان المؤجر » ؟

واستطرد الملك البلجيكى مفنداً الحجة البريطانية بأن معاهدة أغسطس ١٨٩٤ مع فرنسا قد ألغت معاهدة مايو من نفس العام مع الإنجليز بأن الحكومة البريطانية تركته وقتها وحيداً أمام الإدعاءات الفرنسية ومن ثم لم يكن أمامه من سبيل سوى الإذعان للقوة الفرنسية . . أى أنه ألقى بمسئولية المعاهدة الكونغولية — الفرنسية على الموقف البريطانى نحوه وقت إبرامها .

وبناء على كل ذلك طلب ليوبولد موافقة الحكومة البريطانية على السماح له بممارسة حقوقه فى أقرب وقت ودون أى تعويق (١) .

وخلال نفس الوقت الذى أخذت فيه بروكسل تبذل جهودها الدبلوماسية كانت تحاول ممارسة إدعاءاتها على بحر الغزال بصورة أكثر عملية ، ففى أوائل عام ١٩٠١ طالبت بإلحاح بالسماح لجماعات الرعاة من الأهالى بالإنتقال من حاجز اللادو إلى الأراضى الواقعة شماليه ومنها ، ورفضت القاهرة والخرطوم هذا الطلب بشدة (٢) مما دعا الحكومة البريطانية بدورها إلى الإعتذار عن قبوله لا سيما أن هذا القبول كان يتضمن إيماءات سياسية معينة بقبول إحياء معاهدة مايو عام ١٨٩٤ لأن حرية الانتقال بين هذه الأراضى كانت تعنى وحدتها الإدارية على الأقل (٣) .

* * *

ولم يكن أمام الحكومة البريطانية بعد كل ذلك سوى أن تسارع بالرد على ليوبولد فسلم السفير البريطانى فى بروكسل للبارون فان أتفيلد وزير الكونغو فى العاصمة البلجيكية فى ٨ فبراير عام ١٩٠١ مذكرة تضمنت آراء الحكومة البريطانية فى رفض المذكرة الكونغولية المؤرخة فى نوفمبر ١٩٠٠ وقد أكدت المذكرة البريطانية أنه بالرغم من أقوال سولسبرى الرسمية فإن المعاهدة الأنجلو — كونغولية ملغاة فى الحقيقة

---

(١) Corres, part V, No. 41, Phipps to Lansdowne, Jan. 26, 1901.

(٢) Ibid., No. 24, Cromer to Lansdowne, Jan. 17, 1901.

(٣) Ibid,. No. 25, Lansdowne to Phipps, Jan. 17, 1901.

لأن مواردها لم توضع أبداً موضع التنفيذ من أى من الجانبين . وقد أشير إشارة خاصة إلى عدم تنفيذ تأجير شريط تنجانيقا أبداً .

وختمت الحكومة البريطانية مذكرتها باعلان تمسكها باحياء الحقوق المصرية ولكنها اقترحت — حلا للموقف — إمكان تطوير معاهدة ١٨٩٤ إلى معاهدة أخرى يمكن تطبيقها(١) .

وأمسك ليوبولد بهذا الاقتراح ليسارع بتقديم آراءه عن مشروع المعاهدة الجديدة ، وفى ٢١ فبراير قدم « فان أتفيلد » لفيبس المقترحات التالية كأساس للمعاهدة الجديدة :

(ا) أن يتنازل الملك ليوبولد عن كل حقوقه السياسية شمال خط عرض ٢٠ ° ٥ (أى شمال اللادو) .

(ب) أن تحصل دولة الكونغو على تعويض مناسب .

(ج) أن يسمح لدولة الكونغو « بالحصول على التسهيلات اللازمة لإقامة خط حديدى إلى النيل مع حرية العبور إلى أعالى النيل »(٢) .

وكان أسوأ مافى مقترحات ليوبولد — من وجهة النظر البريطانية — الاقتراح الثالث ، فقد رأى المعتمد البريطانى فى القاهرة أنه من الأمور البالغة الأهمية أن يبقى كل مجرى النيل فى أيدى البريطانيين والمصريين لما لذلك من ضرورة حيوية بالنسبة للمشاريع التى سيتحتم إقامتها على النيل كذا بالنسبة للتحكم فى مياه النيل . وعلى هذا أوصى كرومر بالتمسك بالمواد التى تضمن لبريطانيا أو مصر استرجاع الأراضى المؤجرة على الشاطىء الأيسر من النيل حال وفاة الملك ليوبولد(٣) .

ورأى المعتمد البريطانى فى القاهرة أن التمسك بهذه المواد لن يمنح الكونغو أى حقوق على النيل إذ أنه فى المعاهدات المختلفة التى عقدتها مصر مع دول أوربية

---

(١) Sanderson, op. cit., pp. 59-60.

(٢) C.R.O.S. Mongalla 1/7/48, Cecil to Findlay, Sept. 25, 1905.,

(٣) Corres, part V, No. 128, Cromer to Lansdowne, March 23, 1901.

احتفظت دائماً لنفسها بالسيطرة على الملاحة فى مياهها الداخلية . ونصح الحكومة البريطانية بعدم السماح على الإطلاق لحكومة الكونغو بحرية الملاحة فى أعالى النيل .

وبناء على هذه النصائح ، وبعد عرضها على المخابرات العسكرية البريطانية رأى مديرها « السير جون أردث » أن تقوم حكومة السودان باحتكار الخزن والإمداد بالوقود على شواطىء النهر لقطع الطريق على طلب ليوبولد بحرية الملاحة فى أعالى النيل ، وبالفعل أصدرت سلطات الخرطوم أوامرها بذلك فى نهاية أبريل ١٩٠١[١] .

* * *

بينما كانت الحكومة البريطانية تدبر الخطط المناسبة لإبعاد نفوذ ليوبولد عن مياه النيل كان الملك يستشير عدداً من كبار رجال القانون الدولى فى قيمة حقوقه فى بحر الغزال ، وكانت آراؤهم جميعاً فى صالحه . وقد كتب أشهر هؤلاء « الهر فون مورتيتز Von Mortitz » أستاذ القانون الدولى بجامعة برلين مذكرة فى ٢٠ أبريل ١٩٠١ بأنه ليس من حق ليوبولد إحياء حقوقه السياسية فحسب بل من حقه الحصول على الامتيازات التجارية أيضاً[٢] .

وقد تأثر سير المفاوضات بين الطرفين بعد ذلك بهذين الموقفين . . موقف الحكومة البريطانية بالتصميم على إبعاد الكونغو عن السيطرة على أى قسم من النيل وإن حاولت منح ليوبولد التعويض المناسب بعيداً عن النهر حتى لاتضطر إلى اللجوء للتحكيم الذى عارضته أشد المعارضة خوفاً من أن تبدى هيئة التحكيم تأييداً للآراء القانونية أكثر مما تعترف بالوضع السياسى القائم . وموقف ليوبولد المتشدد على اعتبار أن مالا يستطيع الحصول عليه بالمفاوضة يستطيع الحصول على أكثر منه « بالتحكيم » .

ومن هذا الفهم نستطيع أن نتتبع سير هذه المفاوضات منذ صيف عام ١٩٠١ حتى قرر البريطانيون قطعها فى أواخر عام ١٩٠٣ .

* * *

---

(١) Corres, part V, No. 169, Cromer to Lansdowne, April 30, 1901.

(٢) Collins, op. cit., part 5, p. 496.

فى ٦ أغسطس عام ١٩٠١ أبلغ السير فيبس وزير خارجية الكونغو أنه بالرغم من أن الحكومة البريطانية ترغب فى الوصول إلى معاهدة جديدة إلا أن مقترحات ٢١ فبراير غير مقبولة منها وسلم الوزير الكونغولى المقترحات البريطانية المضادة التالية :

(ا) أن تسير الحدود المصرية ـ الكنغولية مع نهر سمليكى شمال بحيرة ألبرت على طول خط تقسيم مياه النيل ـ الكونغو حتى خط طول ٣٠° شرقاً ثم شمالاً حتى خط عرض ٣٠ َ ٥° ، ومن ثم غرباً إلى خط تقسيم المياه بين النيل والكونغو .

(ب) ضمان تسهيلات تجارية لدولة الكونغو فى بحر الجبل .

(ج) منح دولة الكونغو حرية الملاحة فى أعالى النيل (لاالسيطرة على مياهه) .

(د) إذا ماتم مد خط حديدى من حوض الكونغو إلى النيل فى المستقبل تمنح أفضلية بناء الخط لشركة أنجلو ـ بلجيكية .

ورد ليوبولد على ذلك بأن أرسل فان اتفيلد إلى لندن فى ٢١ من نفس الشهر حيث قابل وزير الخارجية البريطانية مقابلة طويلة اعترض فيها الوزير الكونغولى على المقترحات البريطانية وأكد فى نهاية المقابلة أن المعاهدة الإنجليزية ـ الكونغولية المعقودة ١٨٩٤ ستبقى صالحة للعمل وطالب بجلاء القوات الأنجلو ـ مصرية من بحر الغزال[١] .

وبعد بضعة شهور أخرى من المفاوضات حاول البريطانيون إرضاء ليوبولد بتقديم بعض التنازلات له ، ففى مذكرة مقدمة إليه منهم فى ٢٥ يناير ١٩٠٢ اقترحوا استبدال « حاجز اللادو » بأراضى بحر الغزال الواقعة غرب نهر « يى Yei » وجنوب خط عرض ٣٠ َ ٦° شمالا . وكان هذا التعويض المقترح أكبر كثيراً من « حاجز اللادو » وكانت شروط الاقتراح أكثر كرما ، فان حاجز اللادو كان سيبقى تحت سيطرة ليوبولد فى عهد سيادته على دولة الكونغو الحرة فقط أما المنطقة الجديدة فقد كانت مؤجرة بصفة نهائية .

---

(١) Collins, op. cit., part 5, pp. 497-498.

والواقع أن الهدف الأساسى وراء هذا الكرم البريطانى كان إبعاد الكونغوليين عن مجرى النيل فالاقتراح الأخير استهدف زحزحة الحدود الشرقية لدولة الكونغو على بعد مالايقل عن ٤٠ ميلا من النيل .

ولكن اقتراح المبادلة لم يرض ليوبولد ففى ٦ فبراير ١٩٠٢ طلب أن تضم الأراضى المقترحة كل حوض نهر «بى» . وقد أشير على الملك بضرورة هذا المطلب حيث الالتزامات التى يفرضها البريطانيون عادة على الأهالى أخف كثيراً من تلك التى يفرضها الكونغوليون ، وفى حالة تقسيم نهر «بى» فسوف تحدث هجرة ضخمة من الأراضى الكونغولية إلى الأراضى البريطانية ، ولكن إذا ماحصلت الكونغو على كل حوض النهر فلن يكون أمام سكانه سوى البقاء إذ أن الأراضى المحيطة غير صالحة للزراعة .

كما طلب الملك أن تمتد الأراضى المقترحة فى اتجاه شمالى غربى على طول الحدود بين مناطق النفوذ الفرنسية والأنجلو — مصرية حتى حدود دارفور فى منطقة « حفرة النحاس » . وكان ليوبولد راغبا فى الحصول على هذه المنطقة لاعتقاده بثرائها المعدنى الضخم(١) .

ولكن الحكومة البريطانية لم تكن مستعدة لتأجير كل وادى نهر « بى » إلى ليوبولد لأن ذلك سينتج عنه إحداق حدود الدولة الحرة بالنيل وكان كل ما وافق البريطانيون على تعديله فى اقتراحهم الجديد الذى قدموه فى ٦ يونيه عام ١٩٠٢ أن يسير خط الحدود مع شاطىء النهر الأيمن بدلا من شاطئه الأيسر ، ولم يوافقوا أبداً على منح الكونغو أى امتيازات خارج الأراضى المذكورة ، وأن يتم بناء الخط الحديدى بواسطة شركة انجليزية ـ بلجيكية .

ولم يرض هذا التعديل ليوبولد لأن معناه تخليه عن الامتيازات التى عول عليها أهمية كبيرة فقد كان الملك متأثراً بما تواتر من أخبار ثراء «حفرة النحاس» الطبيعى. ولكن لسوء الحظ فإن وقوع حفرة النحاس فى أقصى الركن الجنوبى الغربى من الأراضى المؤجرة أجبر ليوبولد أن يطلب اعترافاً بالامتيازات فى كل الأراضى المؤجرة

---

(١) Sanderson, G.N., op. cit., pp. 60-61.

له بمقتضى معاهدة ١٨٩٤ وليس فقط الأراضى الجديدة التى قدمها البريطانيون فى مقترحاتهم الأخيرة(١) .

ومما زاد فى شكوك ليوبولد فى قيمه « حفرة النحاس » المعدنية أنه أعد خلال ربيع عام ١٩٠٣ حملة يقودها كل من « لاندهام » و «رويو» لتتقدم من الحاجز إلى تلك البقعة لفحص قيمة خاماتها المعدنية ولكن اضطرت السلطات الكونغولية إلى وقف كل أعمال هذه الحملة فى ٦ أبريل تحت وطأة الاحتجاجات البريطانية الشديدة وإن كانت قد أكدت أنها حملة خاصة وذات طبيعة علمية(٢) .

وإلى جانب الخلاف على الأراضى كان هناك خلاف حول الخط الحديدى المزمع بناءه فإن ليوبولد كان مهتما إهتماما عظيما بهذا الموضوع فإن نقل البضائع من خط تقسيم النيل ـ الكونغو إلى أوربا عن طريق المحيط الأطلنطى كان يستلزم ثلاثة شهور وتكاليف مضاعفة بينما كان يحتاج إلى ٣٧ يوماً فقط عن طريق النيل .

ولم يكن طول المفاوضات فى صالح مؤيدى بناء هذا الخط ، ففى ٩ أبريل عام ١٩٠٣ كتب كرومر تقريراً مطولا اعترض فيه على الاقتراحات المتعلقة بالخط الحديدى الكونغولى متذرعاً بإنه من غير الممكن تدبير المال اللازم لمده ، كما اعترض على أن تحصل شركة يساهم فيها رأس المال البلجيكى بمقدار النصف على حقوق فى السكك الحديدية السودانية ، بل إنه اعترض ـ نظراً لما هو معروف من سوء إدارة أصحاب الامتيازات الكونغولية ـ على أن يكون لهؤلاء أى امتيازات فى بحر الغزال إطلاقاً . كما رأى عدم الربط بين مسألة ادعاءات الملك ليوبولد على أراضى أعالى النيل وبين فكرة الخط الحديدى وإن أكد استعداد الحكومة المصرية التام لتيسير طرق التجارة بين الكنغو وأعالى النيل(٣).

وفى خلال تلك الأيام التقى اللورد لانسدون بفان اتفيلد فى لندن وأبلغه بقرار

---

(١) Collins, R.O., op. cit., part 5, pp. 502-504.

(٢) Corres, LXIII, Inc. in No. 160, Phipps to Lansdowne, April 10, 1903, Tel. No. 42.

(٣) Corres, part LXIII, Inc. in No. 160, Cromer to Sir T. Sanderson, April 9, 1903.

الحكومة البريطانية بشأن الخط الحديدى وبأنه من المستحيل أن توافق على منح أى امتيازات لشركة السكك الحديدية المقترحة شمال خط عرض ٣٠ َ ٦ ° ، وكان هذا المطلب أساسياً فى الاقتراح الكونغولى(١).

* * *

ولما تعثرت احتمالات الاتفاق بهذه الصورة قدم البارون ڤان اتفيلد فى ٢١ أبريل ١٩٠٣ إلى وزارة الخارجية البريطانية مذكرة ضافية بشأن اقتراح الخط الحديدى ومسألة الأراضى المتنازع عليها عموماً .

بالنسبة للخط الحديدى اقترح إما أن يقرر الملك ليوپولد مدى الحقوق التى ستمنح لشركة السكك الحديدية داخل الأراضى المؤجرة له وإما عودة المفاوضات المتعلقة ببناء الخط الحديدى من الكونغو إلى النيل من البداية .

أما فيما يتعلق بالاقتراحات البريطانية التى قدمت بشأن الأراضى المتنازع عليها فقد ذكر أن حكومة الكونغو تنتظر تقرير المسيو ليمير الذى تقرر رساله لمسح الأراضى التى وافق البريطانيون على تأجيرها .

كما اقترح أن تحدد لجنة مشتركة مركز بحيرة ألبرت المتنازع عليها وأبدى ارتياحه لإبداء الحكومة البريطانية لنيتها بقبول مبدأ تعويض الكونغو عن الأراضى التى قد يفقدها نتيجة لتعديل الحدود وأعلن أنه ليس من الضرورى أن يتم هذا التعويض فى وادى النيل .

ومع هذه الاقتراحات البديلة عادت المذكرة تؤكد أن معاهدة ١٨٩٤ لم تلغ أبداً وأنها يجب أن تبقى فى كامل فاعليتها طالما لم يتم تغييرها بموافقة الطرفين المتعاقدين ، ولكن أسوأ ما كان فيها ـ من وجهة النظر البريطانية ـ إبداء استعداد الحكومة الكونغولية لإحالة الأمر كله إلى التحكيم أو الوساطة طبقاً لشروط معاهدة برلين(٢).

---

(١) Corres, Part LXIII, Lansdowne to Phipps, April 7, 1903, Tel. No. 32.

(٢) Ibid., Inc. in No. 160, Phipps to Lansdowne, April 24, 1903, Desp. No. 49, including Memorandum from Baron Van Etvelde.

وقد سارع اللورد لانسدون هذه المرة بالإجابة على المذكرة الكونغولية السابقة بمذكرة طويلة مؤرخة فى ٢٠ يونية ١٩٠٣ حدد فيها آراء الحكومة البريطانية فيما يلى :

١ — بالنسبة لمسألة الخط الحديدى رفض الاقتراح الأول على أساس أن حكومة السودان لا يمكن أن توافق على منح منطقة واسعة من الأرض من أجل بناء هـذا الخط الحديدى . أما عن الاقتراح الثانى فقد أبدى استعداده لاستشارة الحكومة المصرية فيه . وأعرب عن أمله أن مصر سوف تعاون فى اقامة اتصال تجارى سهل بين «مهاجى» ومناطق أعالى النيل الصالحة للملاحة ومد خط حديدى من الكنغو إلى مهاجى ، ولكن الوصول الى تفاهم فى هذا الشأن يجب أن يكون ضمن اتفاق عام يقوم على أساس الجلاء عن الحاجز خلال مدة قصيرة .

٢ — وبالنسبة للتعديل المقترح للحدود عند بحيرة ألبرت فقد رأى وزير الخارجية البريطانية تناوله بمفرده طالما أنه لا يؤثر فى مصر أو السودان .

ثم عاد لانسدون ليفند قيمة تأكيد الادعاءات الكونغولية بواسطة معاهدة ١٨٩٤ فأكد أن بريطانيا لم تعترف أبداً بأن دولة الكونغو قد حصلت على حقوق سياسية فى حوض النيل قبل معاهدة ١٨٩٤ ، كما أنه لا يمكن اعتبار تلك النواحى قبل هذه المعاهدة أيضاً أرضاً لا مالك لها res nullius كما أن عدم حصول بريطانيا على ما تقرر لها فى هذه المعاهدة من ناحية ومنح فرنسا القسم الأكبر من الحقوق التى منحت للكونغو من ناحية أخرى جعل من غير الضرورى الاعتراف بهذا القسم من المعاهدة . كما أن حقوق مصر وتركيا ثم تأكيدها وقت توقيع المعاهدة ووافقت حكومة الكونغو على ذلك ، وأن هذه الحقوق قد تم إحياؤها الآن . كما حدد بوضوح موقف حكومته من التحكيم إذ أكد أنها لا توافق على دعوة مصر لقبول قرار تحكيم بشأن معاهدة لم تكن هى أحد أطرافها لا سيما إذا كان لهذا القرار تأثير خطير على مصالحها .

وقد حضت المذكرة البريطانية الكونغوليين على قبول المقترحات الأخيرة على أساس أن الحكومتين البريطانية والمصرية قدمتا أساس اتفاق معقول للغاية ، وختم

لانسدون مذكرته بتحذير واضح بأنه إذا لم يتم إقرار المسألة على ضوء العرض الذى تم تقديمه فى يونيه عام ١٩٠٢ فى ميعاد غايته أول نوفمبر عام ١٩٠٣ فسوف يتم سحب هذا العرض(١).

وقبل أن يتم تقديم المذكرة الأخيرة للملك ليوبولد كان قد ترامى إلى أسماعه أن الحكومة البريطانية سو تقدم إنذاراً رداً على المذكرة الكونغولية المؤرخة فى ٢١ أبريل مما دعاه الى أن يكتب لفان اتفيلد يبلغه أن المقترحات التى قدمتها الحكومة البريطانية مسيئة ومهينة له ، وأنه إذا بقيت الكونغو مصدر متاعب له فهو يفضل أن يتنازل عنها وإلا ستصبح هذه البلاد مصدر ضعف لبلجيكا ، ثم رأى وضع أسس معينة لمواجهة الموقف متمثلة فيما يلى :

١ — ألا يتم تقرير أى أمر بشأن بحر الغزال بدون استشارة فرنسا .

٢ — أن تبقى شروط معاهدة برلين المتعلقة بالتحكيم قيد النظر(٢) .

وفى خلال يوليه اتصل الملك ليوبولد بالحكومة الفرنسية بشأن هذه المفاوضات ولكنه لم يستطيع أن يحصل منها على رأى محدد فى الموقف(٣) ، وانتهى الصيف على ذلك !!

* * *

فى خريف عام ١٩٠٣ حاول ليوبولد أن يجرب اللعبة الدبلوماسية التى كان البريطانيون بحق يعتبرون أساتذة لها ألا وهى لعبة الموافقة على شروط منافسيه « مع بعض التحفظات » ، ولكن لم تجز هذه اللعبة على لندن ... بالعكس فقد كانت اللعبة خطرة إذ دمرت المفاوضات لتدخل بعدها الأزمة فى مرحلة حادة كانت احتمالات الصدام فيها أقوى من أى احتمالات أخرى .

---

(١) Corres, part LXIII, Inc. in No. 160, Lansdowne to Phipps, June 20, 1903, Desp. No. 57.

(٢) Ibid., Phipps to Lansdowne, June 30, 1903, Desp. No. 80.

(٣) Ibid., Phipps to Lansdowne, Sept. 19, 1903, Tel. No. 109.

فى ٢١ سبتمبر قدم البارون ثان أتفيلد مذكرة للحكومة البريطانية أعلن فيها أن حكومة الكونغو — بعد أن لم تلاق أى اعتراض من فرنسا — على استعداد لقبول مقترحات يونيه البريطانية متمثلة فى :

١ — يتم تثبيت خط الحدود ابتداء من خط عرض ١° جنوباً وخط طول ٣٠° شرقاً كما هو حتى يصل إلى خط تقسيم المياه بين النيل والكونغو كما جاء فى اقتراح المذكرة المؤرخة فى ٢٠ يونيه ١٩٠٢ .

٢ — ومن ثم يتجه هذا الخط نحو الشمال حتى يصل إلى أقرب نقطة لمنابع نهر «بى» ، ثم يتبع مجرى هذا النهر حتى يتقاطع مع خط عرض ٣٠ َ ٦° شمالاً ثم يتجه غرباً ليتبع الخط المحدد فى مذكرة يونيه ١٩٠٢ (أى يسير مع خط عرض ٣٠ َ ٦° حتى خط المياه الفاصل بين حوض النيل والكونغو) . ولن يقترب خط الحدود بهذا إلى الشاطىء الأيسر من النيل أكثر من ٥٠ ميلاً .

٣ — أن يكون نصف مديرى الخط الحديدى المقترح من الانجليز ، والنصف الآخر من البلجيكيين .

ولكن مع « القبول » تضمنت المذكرة الكونغولية « تحفظات معينة » دارت كلها حول المطالبة بضرورة « التحكيم » فى المطالب الكونغولية ، أما هذه التحفظات فهى :

١ — أن تبحث كافة الأطراف المعنية ما إذا كانت المزايا التى قدمتها انجلترا تعتبر تعويضاً عادلا للحقوق المختلفة التى سلمت بها بريطانيا لدولة الكونغو وصاحبها خاصة الامتيازات التى منحت للملك فى الأراضى المؤجرة .

٢ — وإذا رأى من سيتم تحكيمه فى هذه المسألة ، أن هذا التعويض غير مناسب فعلى انجلترا تعويض الكونغو عما تنازل عنه — حتى ولو خارج الأراضى السودانية .

٣ — يتم الجلاء عن مراكز حاجز اللادو بعد أن يصدر الحكم قراره إذا لم يقرر منح مزيد من التعويض أما إذا قرر ذلك فيتم هذا الجلاء بعد الاتفاق على التعويض .

وقد أرفقت هذه المذكرة الكونغولية بمذكرة تفسيرية لتدعيم إدعاءات ليوبولد من ناحية ولشرح أسباب التحفظات التى أبدتها المذكرة الأولى من ناحية أخرى ، وقد جاء فيها :

١ — أن بريطانيا قد اعترفت بالحقوق السياسية لدولة الكونغو حتى قبل عام ١٨٩٤ .

٢ — أنه لم يحافظ قط على الحقوق المصرية عندما تصرفت انجلترا فى تلك الأراضى عام ١٨٩٤ ، فقد تصرفت فى هذا الوقت على أساس سيادتها لها أو على اعتبار أنها تقع فى مناطق نفوذها . وعلى أى الحالين فإنها فى هذا التصرف قد استبعدت الحقوق المصرية ، وإذا تحججت الآن بأنها أرض مصرية : فهذا يعنى أنه لم يكن من حقها أصلا التصرف فيها .

وشكت حكومة الكونغو فى هذه المذكرة من أنه رغم كل هذه الأسباب التى تؤكد أحقية الكونغو فى الأراضى الخاضعة لها فإن بريطانيا أجابت بطلب الجلاء عن الحاجز دون تقديم أى تعويض كما أنها رفضت الاعتراف بالامتيازات التى منحتها الكونغو فى الأراضى المؤجرة لها .

وتلت ذلك بشكوى أخرى من أن الحكومة البريطانية قد تقدمت باقتراح نهائى كأساس للمفاوضات بإلغاء معاهدة ١٨٩٤ دون تعويض لدولة الكونغو سوى رقعة من الأرض لا تزيد عن $\frac{1}{8}$ الأراضى الأصلية المؤجرة فى هذه المعاهدة وأنه قد تم قبول هذا الاقتراح فقط على أساس أن يمهد لتنظيم آخر لا باعتباره تسوية أو تعويض نهائيين[1] .

ونتج عن كل ذلك أن بادرت الحكومة البريطانية بتحديد موقفها ، ففى ١٦ أكتوبر أجاب اللورد لانسدون على المذكرة الكونغولية بأنه يرى إمكان الموافقة على شروطها الثلاثة الأولى ، أما بقية الشروط بما فيها من أن قبول الاقتراح سيتم

---

(١) Corres, part XIII, Phipps to Lansdowne, Sept. 19, 1909, Desp. No. 109.

فقط على أساس أنه مجرد تمهيد لتنظيم آخر فان هذا يخالف تماماً وجهة النظر البريطانية التى ترغب فى حل المسألة حلا نهائياً « كما أن الحكومة البريطانية ترى أنه سيكون من الصعب للغاية أن تحصل على موافقة البرلمان على تأجير أى أراضى لدولة الكونغو بسبب ما أثير أخيراً حول وسائل إدارة هذه الدولة لأراضيها » .

وقد خرجت حكومة لندن من ذلك بنتيجة محددة أبلغتها للبلجيك فى نفس المذكرة وهى أن الخلاف فى وجهات النظر بينها وبين حكومة الكونغو مما لا يمكن تسويته ، وعلى ذلك فقد قررت قطع المفاوضات الجارية (٢) .

ووقع القرار البريطانى موقع الدهشة لدى أوساط حكومة الكونغو مما دعا « ڤان أتفيلد » أن يتساءل فى مذكرة دفعها إلى السفير البريطانى فى بروكسل فى أوائل ديسمبر عن الأسباب التى دعت الحكومة البريطانية إلى قطع المفاوضات ، وأشار فى مذكرته إلى :

١ — أن موافقة البرلمان غير ضرورية على مثل هذه المعاهدة .

٢ — أن الحكومة البريطانية لم تسأل قط عن التعويض الذى يمكن أن تقبله الكونغو مقابل التسليم بكامل حقوقها .

٣ — أنه أعقاب عقد معاهدة للتحكيم مع فرنسا رفضت الحكومة البريطانية قبول اقتراح التحكيم من حكومة الكونغو رغم أن هذا التحكيم لا يشمل المسألة برمتها وإنما يشمل فقط قدر التعويض المقترح .

واستطردت المذكرة أنه طالما أن الحكومة البريطانية قد وقفت هذا الموقف فإن حكومة الكونغو لا ترغب فى تعديل شروط معاهدة ١٨٩٤ وإن كانت قد فعلت كل ما فى استطاعتها لترضى الرغبات البريطانية . وعلى ذلك فهى تصر على أن هذه المعاهدة فى كامل فاعليتها ، ومن ثم فهى لا توافق على تعيين اللورد لانسدون لحدود السودان بالحد الشمالى للحاجز وخط المياه الفاصل بين النيل والكونغو .

ورأى ڤان أتفيلد بناء على ذلك أن أى منع للموظفين الكونغوليين من دخوله

---

(١) Corres, part XIII, Inc. in No. 160, Lansdowne to Phipps, Oct. 16, 1903, Desp. No. 107.

أراضيهم هو انتهاك لحقوق دولة الكونغو يمكن أن يؤدى إلى اصطدامات خطيرة ، ولم ينس الوزير الكونغولى أن يلوح بأنه إذا ما تم — ولو بطريق الخطأ — احتلال أى جزء من أراضى الكونغو التى تخضع لشروط معاهدة برلين فإن الحكومة الكونغولية سوف تطلب وساطة دولة أو أكثر من الدول الصديقة طبقاً لشروط هذه المعاهدة(١) .

وبهذا « التهديد الكونغولى » انتهت مرحلة هامة من مراحل المشكلة لتبدأ مرحلة أهم استمرت لما يقرب من ثلاث سنوات .

حافة الصدام ١٩٠٣ — ١٩٠٦ :

أدى فشل المفاوضات الإنجليزية — الكونغولية فى نهاية عام ١٩٠٣ إلى نهاية محاولات إقرار المشكلة بالوسائل السلمية ، وبدأ كل من ملك البلجيك والحكومة البريطانية يسعيان إلى تثبيت مطالبهما بحق « الإحتلال الأول » وفرض « الأمر الواقع » .

ويرتبط تغير أساليب علاج الخلاف البريطانى — الكونغولى وانتقالها من على موائد المفاوضات وأروقة وزارات الخارجية إلى أحراش بحر الغزال بالأوضاع الأوربية عامة وأوضاع طرفى النزاع على وجه الخصوص ، فبريطانيا تحسن موقفها السياسى والعسكرى كثيراً بعد نهاية حرب البوير فى مايو عام ١٩٠٢ ، كما أنه أصبح واضحاً منذ أواخر عام ١٩٠٣ أن هناك إتفاقاً فى الطريق مع فرنسا وهو الذى تم فعلا فيما عرف بإسم « الوفاق الودى » فى أبريل من العام التالى ، وعلى ضوء هذه التطورات أحس الساسة البريطانيون أن فى إمكانهم إتخاذ موقف أكثر تشدداً نحو المشكلة .

أما ليوبولد فقد تأكد إبان سنى المفاوضات من قانونية حقوقه التى يطالب بها بمقتضى معاهدة مايو ١٨٩٤ ، ولهذا كان تواقاً إلى « تحكيم » يكفل له الحصول على بغيته . ولما كانت الحكومة البريطانية قد رفضت إطلاقاً فكرة « التحكيم »

---

(١) Ibid., Phipps to Lansdowne, Dec. 4, 1903, Desp. No. 140.

هذه فقد أراد أن يفرضها عليها ولو كان الطريق إليها صداماً عسكرياً محدوداً فى تلك النواحى الأفريقية .

وقد بدأت محاولات فرض « الأمر الواقع » عندما وافقت الحكومة البريطانية على إقتراح قدمه حاكم عام السودان أواخر نوفمبر عام ١٩٠٣ لتقوية سلطة الحكومة على قبائل « النيام نيام » فى بحر الغزال خاصة على رؤساء « تمبورا » و « يمبيو » فصدرت الأوامر قبيل نهاية العام إلى حملة قوية بالتقدم من « واو » إلى بلاد النيام نيام أو الزاندى لفرض سلطة الحكومة عليها (١) .

ولم يكن البلجيكيون أقل نشاطاً فى خلال نفس الشهر إستمر ورود التقارير عن النشاط الكونغولى فى الحاجز . والواقع إن أخبار هذا النشاط كانت قد بدأت تترامى إلى أسماع لندن منذ سبتمبر خاصة ما تعلق منها بمد خط حديد مهاجى بأسرع ما يمكن (٢).

وبدا أن هدف هذا النشاط تحقيق خطة جريئة ، ولم تلبث أن تحققت مخاوف لندن ففى ١٤ يناير عام ١٩٠٤ وصلت برقية إلى القاهرة من الخرطوم تبلغ عن وصول ١٣٠ من الجنود والضباط الكونغوليين بقيادة « المسيو لمير » إلى « مفولو » ولما تصدى له مدير بحر الغزال أعلن أن حملته ذات أهداف علمية وأن كان قد اعترف بأنه يقوم بمسح الأراضى المقترح تبادلها مع حاجز اللادو ، وقد أعلن عن نيته على التقدم نحو « رومبك » ، وقد قام المدير بتحذيره بأنه لا يمكن السماح بدخول حملته للأراضى السودانية دون تصريح وأنه لابد من انسحابه (٣).

وأوصى اللورد كرومر بتقديم الإحتجاج لبروكسل لمنع مثل هذه الانتهاكات(٤)

---

(١) Corres, part LXIII, Inc. in No. 160, Findlay to Lansdowne, Nov. 28, 1903, Tel. No. 42.

(٢) Ibid., Inc. in No. 160, Cromer to Lansdowne, Sept. 21, 1903, Tel. No. 102.

(٣) Corres, part X, Inc. in No. 8, Wingate to Cromer, Jan. 9, 1904.

(٤) Ibid., No. 8, Cromer to Lansdowne, Jan. 14, 1904, Desp. No. 4.

وانقضى ما يقرب من الأسبوعين قبل أن تحصل لندن فى ٢٥ يناير على صورة كاملة للموقف ، وقد علم منها أن المسيو لمير ومعه ٣ من الضباط البيض و ١٣٠ من الجنود الوطنيين و ٢٠٠ حمال قد وصلوا إلى مقولو وتقع على خط عرض ٦° ٦َ شمالا وخط طول ٢٩° ٥٨َ شرقاً فى ٢٥ نوفمبر قادمين رأساً من ليوبولد ڤيل . وقد سارع أحد المشايخ المحليين بإبلاغ مفتش المنطقة بأن جماعة من الفرنسيين والبلجيك قد وصلوا الى جهاته مما دعا « المستر بول » الى الإسراع الى مقولو للقاء لمير الذى أعلن أن أهدافه علمية تماماً ، ولما أبلغ أنه ليس له الحق فى الدخول الى بحر الغزال أجاب على ذلك بأنه فى الأرض التى قدمتها الحكومة الانجلو ـ مصرية بدلا من الحاجز وأنه أرسل لمسحها وأنه يأمل فى التقدم الى رومبك فى ١٩ ديسمبر . فأبلغه المفتش أنه لن يسمح له بذلك وأحال الأمر للمدير الذى طلب من المسيو لمير الإمتناع عن التقدم إنتظاراً للتعليمات . وبينما أخذت الجماعة الكونغولية فى تدعيم قوتها فى مقولو تقدم لمير نفسه إلى «مهل Mehl » وهى تبعد بضعة أميال شمال مقولو فى الطريق إلى رومبك ، ولما منع من الإستمرار قدم فى ٢٤ ديسمبر احتجاجاً شديداً بسبب عدم السماح له بالتقدم نحو رومبك .

وفى اليوم التالى ـ ٢٥ ديسمبر ـ وصل ممثل المدير الى « مهل » حيث قابل المسيو لمير وأبلغه شفوياً وكتابة أن عليه أن ينسحب من السودان . وقد اعترف لمير أن حكومة الكونغو قد أرسلت بعثته بأمر من الملك ليوبولد وأن التعليمات التى لديه هى القيام بمسح خط المياه الفاصل بين النيل والكونغو ، وأنه حتى يقوم بذلك فانه مضطر إلى تتبع مجارى المياه بين الحوضين . وظل يؤكد أن حملته ذات طبيعة علمية لا سياسية . ورغم أنه وافق على التراجع إلى أراضى الكونغو كما طلب منه إلا أنه أبلغ ممثل المدير فى ٢٩ ديسمبر أن نقص وسائل النقل منعه من هذا التراجع وكتب له أنه ينتظر قرار حكومته الذى كان ـ من الوجهة العملية ـ صعب الوصول (١) .

* * *

فى ظل هذه الظروف الجديدة التى خلقها وجود القوات الكونغولية فى الأراضى

---

(١) Corres, part X, No. 25, Lansdowne to Phipps, Feb. 22, 1904, Desp. No. 13.

السودانية كان على وزارة الخارجية البريطانية أن تتحرك ، وقد تحركت لندن فى ثلاثة إتجاهات :

١ — بدأت بالإسراع بتوضيح موقفها من الإقتراحات الكونغولية التى قدمت إليها فى مذكرة ڤان اتڤيلد المؤرخة فى ٤ ديسمبر ١٩٠٣ والتى كانت المفاوضات قد قطعت على أثرها ، وقد رؤى أن توضيح هذا الموقف لن يدع للكونغوليين فرصة للادعاء بأن وجودهم فى بحر الغزال إنما حدث بناء على الاقتراح البريطانى بمنحهم أراضى معينة فى تلك الجهات كتعويض عن الأراضى المتنازل عنها ، وبالفعل أرسل « لانسدون » مذكرة طويلة فى ٢٢ فبراير إلى بروكسل لتوضيح هذا الموقف .

تحدث وزير الخارجية البريطانية فى مذكرته أولا عن إشارة ڤان اتڤيلد بعدم ضرورة الحصول على موافقة البرلمان على المسألة محل البحث فذكر أن نتائج هامة للغاية ستترتب على قيام الحكومة البريطانية بالتصرف فى الأراضى السودانية مما يلاقى إعتراضاً حاداً من البرلمان البريطانى .

كما أنكر أن هناك أى تغير فى موقف الحكومة البريطانية من مسألة التحكيم وذكر أن أهم أسباب رفض التحكيم أن المسائل محل هذا التحكيم ستؤثر فى مصالح طرف ثالث هو مصر التى تم إحياء حقوقها كاملة بعد نصر أم درمان وأن معاهدة التحكيم التى يرغب ڤان اتڤيلد فى تطبيقها تستبعد المسائل التى تمس مصالح الطرف الثالث .

وأن الحكومة البريطانية قد قدمت عرضا تحصل بمقتضاه الكونغو على منطقة كبيرة من الأراضى السودانية مؤجرة تأجيراً نهائيا فى مقابل أن تستأنف مصر ملكيتها لحاجز اللادو . وأنه بعد عامين من المباحثات قبلت حكومة الكونغو الاقتراح ولكنها لم ترغب فى تنفيذه قبل بحث مسألة كفاية التعويض بطريق التحكيم ، ولا يمكن أن ينظر لمثل هذه الرغبة إلا أنها عودة لمسألة التحكيم التى رفضتها الحكومة البريطانية من قبل .

واستطرد لانسدون بأنه يرى أن السلطات السودانية تمارس حقوقها فى رفضها السماح لبعثة علمية خاصة يقودها مكتشف بلجيكى بعبور بحر الغزال وأنه لحكومة

السودان أن تقرر إذا كان من الممكن السماح لمثل هذه الحملات بالمجيء إلى أراضيها دون تعريض أمن المنطقة للخطر أو التدخل فى شئونها الإدارية .

وأن الحكومة البريطانية لاترى — فيما يتعلق بالوساطة — إمكان تطبيقها على الأراضى التى تقع خارج المنطقة المحدودة فى المادة الأولى من معاهدة برلين . وطالما أنه لم يحدث أى تدخل فى حقوق دولة الكونغو أو فى الأراضى المؤجرة لها جنوب خط عرض ٥° شمالا فإن شكوى الكونغو حتى إذا كان لها أساس لاتخضع لهذه المادة من المعاهدة المشار إليها . وعلى ذلك فإن اقتراح الوساطة مما لاتقبله الحكومة البريطانية فى ظل الظروف القائمة .

وإن مصر لم تدع — بناء على النصيحة البريطانية — العودة إلى احتلال الحاجز بالرغم من حفظ حقوقها فى معاهدة ١٨٩٤ ، ولكن من ناحية أخرى فان الحكومة البريطانية لايمكن أن تنصحها بقبول ادعاءات دولة الكونغو فى الأراضى التى تم إعادة تأكيد الحقوق المصرية فيها والتى لم تحتلها الحكومة الكونغولية قط .

وقد تم — بروح ودية تماماً — تقديم الاقتراح بأن تمتلك مصر منطقة صغيرة من الأراضى المحيطة بالنيل والتى ستؤول إليها على أى الأحوال فى نفس الوقت الذى تسلم فيه بمنطقة كبيرة من الأراضى بصفة دائمة . وقد تم تحذير حكومة الكونغو أنه لايمكن بقاء هذا الاقتراح مطروحا إلا لفترة محدودة بسبب ظروف القبائل المحلية ونتيجة لذلك فان الحكومة البريطانية لاتستطيع الاستمرار فى تقديم الاقتراحات بتأجير الأراضى شمال الحدود الحالية (١) .

والواقع أنه منذ منتصف يناير عام ١٩٠٤ كان المعتمد البريطانى فى القاهرة قد نصح حكومته بوجوب تحذير الملك ليوبولد بأن جلاء القوات السودانية عن أراضى بحر الغزال سيكون صعباً نتيجة للارتباطات التى تمت مع القبائل ، وأن هذه الارتباطات قد تم تجديدها مؤخراً نتيجة لعدم قبول المقترحات البريطانية ، وأنه بناء على ذلك لا يمكن تقديم أى اقتراح بتأجير أراضى شمال خط الحدود البلجيكى (٢).

---

(١) Corres, part X, No. 25, Lansdowne to Phipps, Feb. 22, 1904, Desp. No. 13.

(٢) Ibid., part LXIII, Inc. in No. 160, Cromer to Lansdowne, Jan. 14, 1904, Desp. No. 5.

٢ — الاحتجاج على الوجود الكونغولى فى بحر الغزال ، ففى ٢٤ فبراير طلب اللورد لانسدون من السيرفيبس أن يرجو الحكومة الكونغولية بأن تطلب من المسيو لمير الانسحاب العاجل وأن تتخذ الخطوات المناسبة لمنع تكرار مثل هذه الانتهاكات(١) .

وتقدم فيبس بالاحتجاج المذكور على الفور راجياً إصدار الأوامر المشددة لمنع مثل هذه الحملات من الدخول فى أراضى السودان فى المستقبل(٢) .

ولكن لم يتفاءل السفير البريطانى فى بروكسل كثيراً من أثر هذه الاحتجاجات فقد رأى أنه لن يكون لها تأثير كبير إذ أعتقد أن حكومة الكونغو ترغب فى صدام وذلك حتى يمكن اللجوء إلى التحكيم بمقتضى ميثاق برلين(٣) .

٣ — الضغط على المسيو لمير واحتواء قواته بطريقة لاتسمح له بحرية الحركة ، ففى ٢٩ فبراير أبرق اللورد كرومر إلى لندن بأن حاكم عام السودان قد اقترح أن تقوم الحملة التى أرسلت إلى النيام نيام أو الزاندى بطرد المسيو لمير وقواته إذا كانت الحكومة البريطانية راغبة فى ذلك أو تبقى هذه الحملة فى ضواحى مفولو حتى يتحسن الموقف وقد وافق كرومر على بقاء الحملة فى ضواحى مفولو وطلب عدم المبادأة بأى عمل عدوانى واقترح فقط قطع طريق مواصلات لمير ومنع الإمدادات عنه حتى تدهمه هو وقواته المجاعة(٤) .

* * *

بدأت ردود فعل التحرك البريطانى فى اتجاهاته المتعددة تظهر من الجانب البلجيكى منذ أواخر فبراير ، ففى ٢٩ من هذا الشهر سلم البارون فان أتفيلد إلى السفير

---

(١) Corres, part LXIII, Lansdowne to Phipps, Feb. 24, 1904, Desp. No. 14.

(٢) Ibid., part X, Inc. in No. 31, Phipps to M. De Cuvelier, Feb. 25, 1904.

(٣) Ibid., No. 29, Phipps to Lansdowne, Feb. 26, 1904, Tel. No. 23.

(٤) Ibid., No. 32, Cromer to Lansdowne, Feb. 29, 1904, Tel. No. 15.

البريطانى فى بروكسل رده على مذكرة لانسدون وقد كرر فيها نفس الآراء التى أبداها من قبل وهى :

١ — أن الحكومة البريطانية تستعمل مسألة الحقوق المصرية بالطريقة التى تناسبها.

٢ — أن التحكيم هو الحل الوحيد السليم .

٣ — أن نبذ الحقوق السياسية الممنوحة ١٨٩٤ إنما تم فيما يتعلق بفرنسا وحدها .

٤ — أن معاهدة ١٨٩٤ لا زالت فى كامل فاعليتها .

وعندما تحدث السير فيبس عن مسألة حملة ليير ، وأن هدفها الأساسى أصبح غير ذى موضوع ، وأنه فى منطقة مثل بحر الغزال تكمن احتمالات واسعة للصدام ، أجاب البارون فان أتفيلد أن حكومته لا تخشى الصدامات المحلية أو نتائجها(١) .

ورغم ذلك أبلغ فان أتفيلد السير فيبس فى ٧ مارس أنه حالما أن تتم بعثة ليير مهمتها فسوف تنسحب تلقائياً(٢) .

ولكن يبدو أن هذا الإبلاغ من جانب الوزير الكونغولى لم يكن سوى محاولة تخدير حتى يتمكن ليير من كسب الوقت لتدعيم قواته ، ففى اليوم التالى لهذا الإبلاغ — ٨ مارس — وصلت برقية إلى لندن من السودان عن طريق اللورد كرومر بأنه تم إرسال التعزيزات لحملة ليير وأنها تقوم بتشييد مبان دائمة ، وقد أشار المعتمد البريطانى فى القاهرة لخطورة الموقف وطلب سؤال الملك عن حقيقة نياته لا سيما أن الوقت يمر وستؤدى الأمطار إلى استحالة الاتصال بتلك الجهات(٣) .

---

(١) Corres, part LXIII, Inc. in No. 160, Phipps to Lansdowne, Feb. 29, 1904, Desp. No. 24.

(٢) Ibid., Phipps to Lansdowne, March 7, 1904, Desp. No. 29.

(٣) Ibid., part X, No. 42, Cromer to Lansdowne, March 8, 1904, Tel. No. 17.

ورد اللورد لانسدون متسائلا عما إذا كان يمكن قطع الإمدادات عن السير ليمير[١] كما أبرق للسير فيبس يسأله عما إذا كان يرى ضرورة تقديم احتجاج آخر[٢] ورد السفير البريطانى فى بروكسل على ذلك بالإيجاب .

وفى ١٠ مارس أبلغ كرومر اللورد لانسدون عن امكان قطع الإمدادات عن ليمير ولكنه لم يرحب بهذه الخطوة إلا كسهم أخير نتيجة لما يمكن أن تؤدى إليه من صدام . وقد ذكر اللورد لانسدون أنه فى ظل الموقف القائم فالظروف تمكن البلجيكيين من تجميع قواتهم فى بحر الغزال أكثر مما تمكن حكومة السودان[٣].

كما طلب وزير الخارجية فى نفس اليوم من السير فيبس تقديم احتجاج آخر على ضوء الأنباء التى تأكدت عن تدعيم القوة التى يقودها ليمير وهدف هذا العمل الظاهر إلى تحويل « مفولو » إلى مركز دائم . وبالفعل ضغط السير فيبس فى نفس اليوم على حكومة الكونغو لتقدم الاجابة المنتظرة لمذكرة الاحتجاج التى كان قد قدمها فى ٢٥ فبراير[٤].

وقد أجابت حكومة الكونغو فى ١١ مارس على طلب السير فيبس بسحب حملة ليمير بلغت نظره إلى معاهدة ١٨٩٤ التى كررت أنها فى كامل فاعليتها ، وعادت تكرر تأكيداتها أنها على استعداد للتفاوض فى الأمر .

وعندما طلب رأى كرومر فى الرد على الحكومة الكونغولية ـ فى ١٢ مارس ـ أجاب بأن أفضل طريق هو التمسك بالحقوق المصرية التى جاءت فى معاهدة ١٨٩٤ كما ذكر أن عدم تنفيذ المادة الثالثة من المعاهدة يبطلها برمتها (وهى المادة المتعلقة بتأجير شريط من الأرض بين بحيرتى ألبرت وتنجانيقا إلى بريطانيا) ، وأوصى باستمرار الضغط على الملك ليوپولد حتى يتم سحب حملة ليمير[٥].

---

(١) Corres, part X, No. 43, Lansdowne to Cromer, March 9. 1904, Tel. No. 11.

(٢) Ibid., part LXIII, Inc. in No. 160, Lansdowne to Phipps, March 9, 1904, Tel. No. 19.

(٣) Ibid., part X, No. 46, Cromer to Lansdowne, March 10, 1904, Tel. No. 18.

(٤) Ibid., No. 47, Lansdowne to Phipps, March 10, 1904, Desp. No. 1.

(٥) Ibid., No. 53, Cromer to Lansdowne, March 12, 1904, Tel. No. 21.

وفى خلال الشهر الذى امتد من منتصف مارس حتى منتصف أبريل بلغت لعبة الشد والجذب أقصاها ، فبينما أخذ ممثلو ليوپولد يقدمون وعوداً غامضة عن قرب الإنسحاب أخذ الضغط البريطانى يتزايد يوماً بعد آخر بطلب تنفيذ هذه الوعود حتى رضخ الكونغوليون أخيراً وتحولت الوعود الغامضة إلى تعهد كتابى صريح حصلت عليه السفارة البريطانية فى بروكسل فى ١٧ أبريل سنة ١٩٠٤ ، وتم تنفيذه خلال الشهر التالى .

وقد بدت أول استجابة من الجانب الكونغولى للانسحاب عندما أبلغ المسيو دى كوفليه السير فيبس فى ١٢ مارس أثناء المحادثات التى جرت حول إنسحاب ليمير أن الصعوبة الوحيدة فى صدور أمر الإنسحاب أن مثل هذا الأمر سيحمل إعترافاً من الكونغو بأنه ليس لها حق فى الأراضى المؤجرة وطلب منه — بصورة غير رسمية — تأكيداً بأنه لن ينظر إلى المسألة مثل هذه النظرة ولكن رفض السير فيبس تقديم مثل هذا التأكيد[١] .

وفى لقاء بين الرجلين فى اليوم التالى — ١٣ مارس — بدأ الموقف يتضح أكثر ، فقد عاد الممثل الكونغولى يؤكد إنسحاب ليمير حالما تستكمل بعثته عملها وإن كان لم يستطع أن يفسر الاستعدادات التى يقوم بها رجاله من أجل إقامة طويلة فى مفولو[٢] . كما أكد أن حكومته غير مستعدة أن تقدم تعهداً مكتوباً بعدم حدوث ذلك فى المستقبل[٣] .

* * *

ونتوقف هنا لبرهة نتلمس فيها تفسيراً لموقف ليوپولد باستعداده لسحب حملة ليمير وسؤال يلح علينا عن ماهية الأسباب التى دعت إلى ذلك ؟

الواقع أن تفسيرين يتدافعان لدينا فى هذا الصدد :

---

(١) Corres, part LXIII, Inc. in No. 160, Phipps to Lansdowne, March 12, 1904, Tel. No. 32.

(٢) Ibid., part X, No. 62, Phipps to Lansdowne, March 13, 1904, Desp. No. 4.

(٣) Ibid., No. 62A, Phipps to Lansdowne, March 13, 1904, Tel. No. 33A.

الأول : أن الحملة كما ادعى قائدها منذ البداية مجرد « بعثة طبوغرافية » لا تلبث أن تنسحب بعد إتمام مهمتها .

الثانى : وهو التفسير الأكثر منطقية والذى أكدته الأحداث فيما بعد بأن « صاحب الكونغو » رأى أن صداماً فى « مفولو » لن يكون له الأثر المطلوب باللجوء إلى التحكيم ، وذلك لوقوع هذه البقعة شمال خط عرض ٥° شمالا ، وهو الخط الذى حدده ميثاق برلين ١٨٨٥ لدولة الكونغو الحرة بأنه يجب « التحكيم » فى الخلافات التى تحدث وراءه وهوما أشارت إليه مذكرة اللورد لانسدون المؤرخة فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٤ .

ومما يؤكد هذا التفسير أن الكونغوليين بعد انسحابهم من « مفولو » ما لبثوا أن عادوا لاحتلال مراكز سودانية جنوب خط عرض ٥° شمالا فى مرحلة تالية من مراحل الصراع .

ومن ثم لم يكن أمام ليوبولد سوى الإنسحاب وإن كان قد حاول إحراز أى كسب قبل إتمامه فتارة يطلب من البريطانيين أن يعترفوا بأن هذا الانسحاب لا يعنى عدم أحقيته فى الأراضى موضع النزاع ، وتارة أخرى يرفض تقديم أى تعهد مكتوب بعدم حدوث ذلك فى المستقبل .

كما أن هذا الانسحاب تم بتباطؤ شديد بأمل فرصة فى إحداث ثغرة فى الحائط الانجليزى يحرز منه كسباً ، ويجذبنا هذا إلى العودة لتتبع المناقشات التى دارت حول الموقف وقتها إذ يظهر ذلك أن ليوبولد كاد يحقق بغيته .

فهذا التباطؤ دعا البريطانيين فى البداية الى التفكير فى عملية تجويع الحملة ليمير ، ولكن قائد القوة التى كانت تراقب ليمير كتب بأن مثل هذا الأسلوب سيستغرق وقتاً طويلا ونصح بطرده بالقوة . ورأى اللورد كرومر أن يحدد البلجيكيون موعداً لانسحابهم وحذر من النتائج الخطيرة التى ستترتب على تأخير هذا الانسحاب .

وبناء على ذلك أبلغ اللورد لانسدون السير فيبس فى ٦ أبريل أن الموقف لم يتغير فى « مفولو » وأن عليه إبلاغ المسيو كوفليه بأنه إذا كانت التعليمات لم تصل

إلى لمير بالانسحاب فعلى سلطات الكونغو أن تحدد أقصى موعد يمكن أن تصل فيه هذه التعليمات . كما طلب من السير فيبس أن يؤكد أن الموقف سيصبح خطيراً للغاية إذا لم يتم انسحاب سريع(١) . .

ولما نفذ « فيبس » التعليمات المرسلة اليه وأبلغ دى كوفليه بها رد عليه هذا مؤكداً أن الحملة تنسحب جنوباً وان كان قد ذكر أنه سيعود للملك فيما يتعلق بتحديد ميعاد لخروج لمير من أراضى السودان(٢) .

واستمر التباطؤ الكونغولى وتزايد الإلحاح البريطانى ففى ١١ أبريل أرسل اللورد كرومر برقية من حاكم عام السودان يلح فيها بأن تسارع سلطات بروكسل بإرسال تعليماتها برقياً عن طريق النيل حيث يزداد تعقيداً(٣) .

وبناء على طلب كرومر هذا قدم السير فيبس مذكرة فى اليوم التالى — ١٣ أبريل — للحكومة الكونغولية أشار فيها إلى أنه رغم التأكيدات التى صدرت له إلا أن لمير لم ينسحب بعد ، وأنه بناء على ذلك يعتقد أن المسيو لمير قد عدّل فى التعليمات الصادرة له ومن ثم فهو يطلب إعادة صدور هذه التعليمات حفاظاً على سلامة الحملة ، وأيضاً سلامة المديرية . وقد أعادت المذكرة ما كان قد تم بين الحكومتين فى الموضوع وأشارت إلى أخطار الموقف وسألت الإبراق بالتعليمات رأساً إلى المسيو لمير عن طريق النيل(٤) .

ولما لم تحصل الخارجية البريطانية على رد سريع لمذكرة فيبس الأخيرة أبرق لانسدون إلى كرومر فى ١٥ أبريل يطلب منه رأيه فى الخطوة التالية إذا رفضت الحكومة الكونغولية سحب لمير ، ونبهه إلى أنه لا جدوى من التهديد إذا لم يكن هناك نية لتنفيذه ، ولما رأى أنه من الضرورى التأكد من التفوق العسكرى الذى

---

(١) Corres, part X, No. 73, Lansdowne to Phipps, April 6, 1904, Tel. No. 29.

(٢) Ibid., part LXIII, Inc. No. 160, Phipps to Lansdowne, April 11, 1904, Tel. No. 38.

(٣) Corres, part X, No. 79, Cromer to Lansdowne, April 12, 1904, Tel. No. 42.

(٤) Ibid., part LXIII, Inc. in No. 160, Phipps to Lansdowne, April 13, 1904, Tel. No. 39.

سيحتاج إلى مزيد من الإمدادات وتكون النتيجة صداماً لن يمكن معه تجنب التحكيم كما رأى أن هناك حلاً آخر طويل الأجل بالاستمرار فى تجويع ليمير مع ممارسة الضغط السياسى فى نفس الوقت[١] .

وبينما كان المعتمد البريطانى فى القاهرة يعد رأيه فى مذكرة لانسدون الأخيرة التقى السفير البريطانى فى بروكسل بالمسيو دى كوفليه فى ١٨ أبريل ، وقد اتسم رد الأخير « بالبرود » مع تأكيده قرب إنسحاب ليمير كتابة ، إلا أنه أضاف أن الملك لن يصدر تعليمات جديدة[٢] .

وتزايدت الشكوك أكثر وأكثر حول موقف الكونغوليين ففى تلك الأثناء أرسل وينجت مراسلتين إلى كرومر عن الموقف فى بحر الغزال جاء فى الأولى أنه قد حصل على كتاب مرسل إلى المسيو ليمير من حكومة الكونغو عن طريق حاكم اللادو جاء فيه ما يعنى أن عليه ـ أى ليمير ـ البقاء حيث هو . ورأى حاكم عام السودان بناء على هذا تزايد احتمالات الصدام وطالب بمزيد من الضغط بهدف سحب ليمير .

أما الكتاب الثانى فقد أرفق به السير وينجت تقرير قائد القوة التى تراقب ليمير والذى ذكر أن البلجيكيين لا يبدون أى علامة تدل على نية انسحابهم ، بالعكس فقد تم تعزيز قواتهم وجمعوا كميات كبيرة من الإمدادات كما أنهم نجحوا فى التقرب إلى الأهالى بشراء حاجياتهم بأثمان مرتفعة[٣] .

وفى ظل هذا الجو أجاب كرومر على اللورد لانسدون فى ١٩ أبريل فذكر أنه استشار السردار ، وأنه يرى أولا انتظار رد الملك ، أما إذا كان هذا الرد غير مرض فعلى الحكومة البريطانية أن تقرر الموافقة أو عدم الموافقة على التحكيم ، وقد رأى أن البديل الوحيد للتحكيم هو القوة التى قد تؤدى إلى شن حرب فى حاجز

---

(١) Corres, part X, No. 85, Lansdowne to Cromer, April 15, 1904, Tel. No. 31.

(٢) Ibid., No. 90, Phipps to Lansdowne, April 18, 1904, Desp. No. 7.

(٣) Ibid., No. 99, Cromer to Lansdowne, April 16, 1904, Desp. No. 41.

اللادو وإلى استدعاء الاحتياطى المصرى وإلى زيادة الحامية البريطانية . أما مسألة قطع الإمدادات عن لمير فهى مسألة طويلة المدى . وإن كان قد رأى أنه لا يمكن البدء فى أى عمليات عسكرية قبل أكتوبر وأنه فى تلك الفترة ستعسكر قوة بين مفولو والحدود لتحفظ الحقوق المصرية ولكنها لن تقطع الإمدادات . وحذر المعتمد البريطانى فى القاهرة من أن « مركزنا فى السودان سيتعرض للحرج الشديد إذا فشلنا فى إخراج لمير بسبب التحكيم ، أو أى سبب آخر »[1] .

وهكذا نرى أن تباطؤ سحب لمير قد أدى إلى أن يطرح المعتمد البريطانى فى القاهرة حل اللجوء إلى التحكيم كأحد حلين للموقف إلا أن حكومة الكونغو ما لبثت نفسها أن تبرعت بحل الموقف لوزارة الخارجية البريطانية وذلك حين حصلت السفارة البريطانية فى بروكسل على أول مذكرة رسمية من هذه الحكومة عن تأكيد انسحاب لمير وعن ميعاد هذا الإنسحاب الذى تحدد بعد إتمام مهمته فى مايو أو يونيه[2] .

ورغم التأكيد الكونغولى فى مذكرة ٢٠ أبريل إلا أن القلق كان يمسك بتلابيب حاكم عام السودان الذى أبرق فى أوائل مايو إلى كرومر بأنه سوف يشعر بالثقة إذا ما أوضحت الحكومة البريطانية للملك ليوبولد بأنه إذا لم يتم انسحاب لمير فإنه سوف تستعمل القوة لتحقيق هذا الإنسحاب . وأنه فى حالة ضرورة القيام بعمليات عسكرية فلا بد من ارسال لواءين من الجنود البريطانيين وبطارية مدفعية كامدادات ضرورية وذكّر الحكومة البريطانية أنه فى حالة رفض بروكسل لطلب انسحاب لمير فإن ذلك يعنى حقه فى الوجود فى تلك الجهات وهذه سابقة خطيرة للغاية . ثم اقترح أخيراً أن تطلب الحكومة البريطانية التعويض المناسب من الكونغو عما ستتكلفه السودان من جراء العمليات المقترحة .

وأجاب اللورد كرومر على كل ذلك بأن هناك اعتراضات هامة على إرسال إمدادات بريطانية قوية إلى السودان وذكر للحاكم العام أنه إذا كان ثمة

---

(١) Ibid., No. 93, Cromer to Lansdowne, April 19, 1904, Tel.

(٢) Ibid., No. 94, Sir B. Boothby to Lansdowne, April 20, 1904, Desp. No. 8.

اختيار بين الحرب والتحكيم فإن الحكومة البريطانية ستجد نفسها مضطرة لقبول الحل الأخير .

ورد وينجت على ذلك على ضوء اعتبارات معينة عرضها وهى :

١ — أن العمليات العسكرية المزمعة ضد النيام نيام لا يمكن تنفيذها قبل أكتوبر .

٢ — أن استبقاء القوات العسكرية فى بحر الغزال سيؤدى إلى استنزاف مبالغ كبيرة كما أنه ضار للغاية بصحة أفرادها .

٣ — أن المواصلات مع المراكز القائمة ستكون مستحيلة خلال موسم المطر .

٤ — أن مركزة القوات فى تلك الأنحاء سيؤدى إلى التدخل فى شئون الإدارة المحلية للمديرية .

٤ — أن الأمطار سوف تشل التحركات البلجيكية بدورها .

وبناء على ذلك فقد اقترح سحب القوات التى لاحاجة لها فى المديرية .

ورد اللورد كرومر على ذلك موافقاً على القرار المذكور وإن أبدى أسفه نتيجة للاضطرار لاتخاذ هذا الإجراء قبل إنسحاب ليير .

وقد أبلغ لانسدون السير فيبس بانسحاب القوات السودانية من بحر الغزال ، وطالبه بالاستمرار فى محادثاته مع حكومة الكونغو لتنفيذها وعدها بسحب حملة ليير من الأراضى السودانية[١] فى نفس الوقت الذى أرسل فيه إلى كرومر يبلغه بموافقته الكاملة على رأيه بالموافقة على هذا الانسحاب[٢] .

وفى اللقاء الذى تم فى أوائل يونيه بين السفير البريطانى فى بروكسل ، وممثل حكومة الكونغو ألح الأول على تنفيذ وعد الإنسحاب الذى كان قد حصل

---

(١) Corres, part LXIII, Inc. in No. 160, Lansdowne to Phipps, May 11, 1904, Tel. No. 40.

(٢) Corres, part X, No. 108, Lansdowne to Cromer, May 13, 1904.

عليه . وأجاب السير دى كوفليه على ذلك أن الوعد فى طريق التنفيـــذ وإن ظل مصمما على أن من حق الموظفين الكونغوليين استمرار الدخول فى بحر الغزال طبقاً لاتفاقية ١٨٩٤[١] .

ولم يكن أمام البريطانيين بعد ذلك سوى الاستمرار فى ضغطهم الدبلوماسى ، وتنسمهم لأخبار انسحاب ليمير ، وقد حصل السفير البريطانى فى بروكسل قبل نهاية سبتمبر ١٩٠٤ على تأكيدات محددة بانسحاب ليمير وإن ظل من غير المعلوم هل تم هذا الإنسحاب أم لا لأن طريق الاتصال الوحيد مع بحر الغزال وقتذاك هو طريق الكونغو ، وكان الاتصال بواسطته يستغرق وقتاً طويلا ، ومن ثم لم يكن من المنتظر وصول أخبار مؤكدة عن هذا الطريق قبل نهاية أكتوبر[٢] .

ولكن تأكيد انسحاب ليمير ما لبث أن وصل عن طريق النيل فى أواخر سبتمبر إذ علمت حكومة السودان عن طريق مراكزها فى بحر الغزال أنه قد تم إنسحاب ليمير والجلاء عن مفولو خلال منتصف أغسطس[٣] . وبذلك انتهت المرحلة الأولى من مراحل « احتمالات الصدام » .

* * *

لم يمنح ليوبولد وزارة الخارجية البريطانية فرصة لتهدأ فيها خلال إنسحاب حملة ليمير ، أو فى أعقاب هذا الإنسحاب .

ففى هذا الوقت كان قد نشر تقرير كرومر السنوى عن السودان وقد جاء فيه إشارات واضحة إلى إمكان حدوث تغييرات فى حدود السودان مع الكونغو[٤] ، كما جاء فى مكان آخر أن اتفاقاً قد تم مع سلطات الكونغو بشأن الحدود الشمالية لحاجز اللادو التى تقطع النيل[٥] .

---

(١) Corres, part LXIII, Inc. in No. 160, Phipps to Lansdowne, June 4, 1904, Tel. No. 63.

(٢) Ibid., Phipps to Lansdowne, Sept. 22, 1904, Tel. No. 91.

(٣) Ibid., Findlay to Lansdowne, Sept. 27, 1904, Tel. No. 86.

(٤) Annual Report, 1904, p. 1.

(٥) Annual Report, 1904, p. 87.

وبناء على تحريض الملك البلجيكى احتجت شركة «أفريقيا الإستوائية البريطانية» و « أفريقيا الأنجلو – بلجيكية » على احتمال مثل هذه الاتفاقات أشد الاحتجاج وذكرتا اللورد لانسدون بوعده بإبلاغهما بأى اتفاق قد يعقد مع دولة الكونغو ويؤثر على الحقوق والامتيازات التى منحتها هذه الدولة للشركتين .

وأشارتا فى احتجاجهما إلى أنه على الرغم من أن الامتيازات الممنوحة لهما فى الأراضى التى أجرتها الحكومة البريطانية للملك ليوبولد فى معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ تجارية تماماً وليس لها أى صبغة سياسية أو إدارية فان أى تغيير فى الوضع السياسى لتلك الأراضى قد يؤثر أشد التأثير على مراكز الشركتين ومناطق عملهما فى المستقبل(١) .

ولم تكتف الشركتان بمخاطبات الاحتجاج بل إنهما أخذتا تبحثان عن ثغرة للنفاذ منها إلى الأراضى السودانية ، وبالفعل أرسلت « شركة أفريقيا الأنجلو — بلجيكية » مندوباً لها هو « المسيو دالزيل H.D. Dalziel » ليحصل على العاج والمطاط من مديرية بحر الغزال ، وبدأ الرجل نشاطه من مركز بلجيكى صغير هو : « بوفى Bufi » ، وذلك دون إذن من حكومة السودان ، ولما وجده رجال هذه الحكومة فى المنطقة أمروه بمغادرتها على الفور(٢) .

ورغم إنصياع « دالزيل » لطلب السلطات السودانية إلا أنه سجل احتجاج شركته على عدم السماح له بممارسة نشاطه التجارى فى المنطقة مما دعا الحكومة البريطانية إلى القيام بتحذير الشركة من العودة لإرسال أى مندوبين تجاريين لها للمديرية السودانية حتى تنتهى المفاوضات الجارية مع دولة الكونغو(٣) .

ورد « السير جريفن Lapel Griffin » رئيس مجلس إدارة الشركة على ذلك التحذير بأنه ليس للامتيازات التى حصلت عليها شركته أى طبيعة سياسية ، وأن

---

(١) Corres, part X, No. 106, Anglo-Belgian Africa Co. and British Tropical Africa Co. to Lansdowne, May 10, 1904.

(٢) Ibid., No. 136, Cromer to Lansdowne, June 15, 1904.

(٣) Ibid., No. 139, Foreign Office to Anglo-Belgian Africa Co., July 1, 1904.

أهدافها تجارية ، وتجارية فقط ، وأعلن أن خسارة فادحة قد نزلت بالشركة نتيجة لإبعاد المسيو دالزيل من بحر الغزال ومنعه من التجارة . وأعرب عن أمله أن يسمح لشركته بحرية التجارة فى بحر الغزال وذلك حتى يتم التوصل إلى اتفاق بين الحكومة البريطانية والملك ليوبولد(١) .

وردت وزارة الخارجية البريطانية على السير جريفن برفض طلبه بالسماح بحرية التجارة فى بحر الغزال حتى يتم التوصل إلى اتفاق مع الملك ليوبولد ، وعادت تكرر تحذيراتها بعدم القيام بمحاولات أخرى شبيهة بتلك التى قام بها دالزيل(٢) .

* * *

لا تنتهى محاولات الشركات البريطانية حتى تتناثر قبل نهاية الشهر نفسه — يوليه — الأخبار بقيام البلجيك ببناء خط من التحصينات فى حاجز اللادو وبتطوير الأجهزة الإدارية والقضائية فيه(٣) .

ورغم أن السلطات البريطانية فى القاهرة أبدت تشككها فى قيمة هذه الأخبار التى صدرت عن السفارة البريطانية فى بروكسل(٤) ، إلا أن الإشاعات عادت تتواتر خلال فبراير من العام التالى — ١٩٠٥ — عن بناء التحصينات فى حاجز اللادو وعلى طول الحدود السودانية(٥) .

ولم يمض وقت طويل حتى تأكدت أنباء بعودة البلجيك لاقتحام بحر الغزال عندما أبرق الكولونل هنرى ممثل الحاكم العام فى السودان فى أوائل مارس لكرومر يبلغه عن وجود هؤلاء فى مركز غرب « مريدى » ، وآخر على نهر « الرهل Ruhl » ، وكان مع رجال المركز الأخير أحد مدافع الميدان ، وقد طلب قائد القوة السودانية من قائد المركز الأول الانسحاب بعد أن أوضح له أنه فى أرض سودانية ،

---

(١) Corres, part LXIII, Inc. in No. 160, Sir Lapel Griffin to Foreign Office, July 1, 1904.

(٢) Ibid., Gorst to Sir Lapel Griffin, July 9, 1904.

(٣) Ibid., Phipps to Lansdowne, Aug. 22, 1904, Tel. No. 13.

(٤) Ibid., Findlay to Lansdowne, Sept. 22, 1904, Desp. No. 104.

(٥) Ibid., Phipps to Lansdowne, Feb. 15, 1905, Tel. No. 11.

ولكن هذا رفض تنفيذ ذلك الطلب دون تعليمات من المسيو ليمير الذى لم يكن معروفاً مكانه بالضبط ، وذكر أنه مجرد قسم من بعثة ذات طبيعة جغرافية ، ومن ثم لم يكن هناك حل سوى تحذيره بعدم الاستمرار فى التقدم غرباً .

وبدخول قوات « ليمير » مرة أخرى إلى الأراضى السودانية تدخل الأزمة فى مرحلتها الثانية — الأكثر حدة — التى وصل فيها الجانبان إلى حافة الصدام فعلا ، وقد بادر كرومر فأرسل إلى لندن يبلغ بهذه الأخبار وحث وزير الخارجية البريطانية على الاحتجاج بشدة لدى بروكسل ، والمطالبة بالإنسحاب من هذه المراكز[١] .

وبناء على مطلب المعتمد البريطانى أرسل اللورد لانسدون تعليماته إلى السفارة البريطانية فى بروكسل بتقديم الاحتجاجات اللازمة ، وطلب انسحاب القوات الكونغولية الموجودة فى بحر الغزال[٢] ، وبالفعل تقدم « السير بوثباى » بالمذكرة المطلوبة وإن كان المسيو دى كوفليه ممثل حكومة الكونغو فى بروكسل قد ذكر أنه لن يمكن البت فى أى إجراء قبل عودة الملك من رحلة كان بها خارج البلاد[٣] .

وعلى أرض النزاع كانت تبذل الجهود لتحقيق انسحاب القوات الكونغولية محلياً ، فقد أرسل قائد المركز السودانى فى « واو » رسالة إلى ليمير فى ٣ يناير طلب منه فيها الانسحاب من الأراضى الواقعة تحت الحكم المصرى — الانجليزى ، فرد ليمير على ذلك بأن حكومته قد كلفته بالقيام بعمليات المسح فى الأراضى المؤجرة لدولة الكونغو بمقتضى معاهدة ١٨٩٤ التى لم تلغ أبداً ، وأكد أن جميع المراكز التى أقيمت على طول خط التقسيم بين النيل والكونغو تقع جميعها جنوب خط عرض ٥° شمالا جنوب الحدود الشمالية لحوض الكونغو كما تشير معاهدة برلين[٤].

والواقع أن ليمير كان قد أرسل خلال هذا الشهر — يناير — يسأل رؤساءه

---

(١) Corres, part LXIII, No. 49, Cromer to Lansdowne, March 8, 1905.

(٢) Ibid., No. 52, Lansdowne to Boothby, March 9, 1905, Tel. No. 7.

(٣) Ibid., Inc. in No. 62, Boothby to De Cuvelier, March 9, 1905.

(٤) Ibid., No. 66, Cromer to Lansdowne, March 13, 1905, Desp. No. 7.

عما إذا كان سيقاوم فى حالة الهجوم عليه ، وقد أحيل هذا التساؤل لليوبولد شخصياً الذى أجاب عليه بالإيجاب[١] .

وقد رد قائد واو على إجابة لمير بأنه لا يمكن الاعتراف بأى حدود أخرى سوى تلك التى تتفق مع خط تقسيم المياه بين النيل والكونغو كحدود جنوبية للسودان .

وأرسل قائد المركز السودانى فحوى هذه الاتصالات لممثل الحاكم العام فى الخرطوم الذى طيرها للمعتمد البريطانى فى القاهرة الذى أرسلها بدوره إلى لندن مع طلب باستمرار الضغط على حكومة الكونغو لتحقيق الانسحاب العاجل[٢] ، وبالفعل عاد ممثل السفير البريطانى فى بروكسل يطالب بالانسحاب السريع للقوات الكونغولية من الأراضى السودانية[٣] .

ولم ينتظر السير بوثباى طويلا ليحصل على رد الحكومة الكونغولية الذى كشف عن خطتها ، فقد جاء فى هذا الرد أن المسيو لمير قد أقام مراكزه فى نطاق الحقوق الممنوحة بمقتضى معاهدة ١٨٩٤ ، ورغم ذلك فإنها مجرد مراكز مسح جغرافى وليس لها أى أهمية سياسية ، كما أشار إلى أن هذه المراكز جنوب خط عرض ٥° شمالا ، وفى الختام أكدت المذكرة الاستعداد الكونغولى للمفاوضة وإما الوساطة طبقاً للمادة ١٢ من ميثاق برلين[٤] .

وأحس ليوبولد أنه قد حاصر بذلك الحكومة البريطانية بين العودة للمفاوضة والرضوخ لشروطه ، أو التحكيم وهو ما نجحت هذه الحكومة من تجنبه خلال المرحلة السابقة ، وبالفعل أرسل لانسدون إلى كرومر يستشيره فى إمكان قبول هذا الحل المقترح بالوساطة[٥] ، وإن لم يمنع هذا استمرار الاتصال بالسلطات

---

(١) Sanderson, G.N., op. cit., p. 63.

(٢) Corres, prat LXIII, No. 66, Cromer to Lansdowne, March 13, 1905, Desp. No. 7.

(٣) Ibid., No. 69, Lansdowne to Boothby, March 14, 1905, Tel. No. 9.

(٤) Ibid., Inc. in No. 160, Boothby to Lansdowne, March 16, 1905, Desp. No. 30.

(٥) Ibid., No. 73, Lansdowne to Cromer, March 17, 1905, Tel. No. 15.

الكونغولية ومحاولة إقناعها بالانسحاب ، وقد ألتقى السير بوثباى فعلا بالمسيو دى كوفيليه وعاد لتذكيره بحقوق مصر المنصوص عليها فى ملاحق معاهدة فى ١٨٩٤ ، وإن ما تفعله بريطانيا ليس إلا تنفيذاً لما جاء فى هذه الملاحق[١].

وفى الوقت الذى كان كرومر يعد فيه رده على لانسدون بشأن قبول الوساطة أو التحكيم فى الأزمة ، والذى تضمن الرفض الكامل لهذه الفكرة كانت الأحداث تجرى على أرض المنطقة محل النزاع بسرعة أكبر من تلك التى تجرى بها فى نطاق الاتصالات الدبلوماسية إذ نجح ليمير فى تأسيس مراكز ثلاثة أخرى على نهر « سوى Sueh » اكتشفها « الميجور بولنوا » قائد الحملة التى كانت قد أرسلتها حكومة السودان لمنطقة يمبيو ، وهى من الحملات الدورية التى ظلت سلطات الخرطوم ترسلها إلى تلك الجهات الجنوبية بهدف بسط سلطانها عليها وإقامة مراكز حكومية فيها .

وقد رأى المعتمد البريطانى فى القاهرة أن وجود البلجيك فى تلك الجهات سيؤدى إلى إضعاف نفوذ حكومة السودان فيها ، كما سيعرقل تنظيم إداراتها ، وعبر عن رأيه بضرورة استمرار الضغط الدبلوماسى على حكومة الكونغو دون اللجوء إلى التحكيم[٢].

وحتى تنتهى الاتصالات الدبلوماسية بين لندن وبروكسل خطت السلطات المحلية السودانية خطوة هامة بأن تقدم بولنوا للقاء ليمير مطالباً بالانسحاب فرد عليه الأخير بنفس الحجج المتعلقة بمعاهدة ١٨٩٤ ، وادعى أنه قد تقدم خلال عام ١٩٠٢ فى بحر الغزال حتى خط عرض ٣٠ ٦° ولما أوقف تراجع إلى جنوب خط عرض ٥° شمالا ، أى فى المنطقة الخاضعة لمعاهدة برلين ، على أساس أن حقوق دولة الكونغو فيها مما لا يقبل الجدل ، وطلب من مدير بحر الغزال العودة إلى المواد من ١-١٢ من المعاهدة المذكورة .

وأكد أنه لا يستطيع التراجع دون أوامر من حكومته ، وذكر أن التعليمات التى

---

(١) Corres, Part LXIII, No. 72, Boothby to Lansdowne, March 17, 1905, Desp. No. 31.

(٢) Ibid., No. 76, Cromer to Lansdowne, March 20, 1905, Desp. No. 31.

جاءته من بروكسل تضمنت تكليفه بالقيام بهذا العمل ، وإن كافة ما قام به قوبل بالموافقة التامة فى العاصمة البلجيكية ، ومن ثم فهو يعتبر نفسه الممثل المحلى لحكومة الكونغو[١] .

ولما اتضح إصرار البلجيك على البقاء عمل « بولنوا » على تجميد الموقف « باتفاقية تعايش Modus Vivendi » وقعها مع ليمير ، وتتكون من ثلاث نقاط رئيسية :

١ — أن يستمر الوضع القائم كما هو .

٢ — أن تدير حكومة السودان الأراضى المتنازع عليها .

٣ — أن تحتفظ بعثة ليمير بمراكزها لأهداف علمية فقط .

وعندما أبلغ كرومر لندن بهذه التطورات أرفق بها رأى الحاكم العام الذى طالب بالوصول إلى اتفاق سلمى بأسرع ما يمكن وإلا قد ينتج من استمرار الموقف على ما هو عليه خطر فقدان الرجال والمال إذ سيكون مضطراً للاحتفاظ بقوة تتراوح بين ٦٠٠ ، ٧٠٠ رجل فى بلاد غير صحية فى فصل المطر .

أما كرومر نفسه فقد رأى أن البلجيك سوف يذعنون فى النهاية إذا ما استمرت الحكومة البريطانية فى ضغطها الدبلوماسى عليهم دون اللجوء إلى الوساطة وأعرب عن ثقته الكاملة بأن البلجيك لن يحاولوا مزيداً من التقدم[٢] .

والواقع أنه كان لهذه الثقة مبررها خاصة بعد أن أرسل ممثل القنصل البريطانى فى بوما « المستر نيتنجيل » يذكر أن الأخبار قد وصلت إليه بما يفيد أن عملية بناء التحصينات على طول حدود الكونغو الشرقية والشمالية الشرقية قد توقفت[٣] .

* * *

---

(١) Corres, Part LXIII, No. 94, Cromer to Lansdowne, April 4, 1905, Tel. No. 36.

(٢) Ibid., Inc. in No. 160, Cromer to Lansdowne, April 21, 1905, Desp. No. 41.

(٣) Ibid., Inc. in No. 160, Nightingale to Lansdowne, March 6, 1905.

وفى أواخر مارس كان كرومر مشغولا بكتابة مذكرة طويلة قلب فيها الوقف على مختلف جوانبه ، وكانت أهم المشاكل التى عالجها فى المذكرة :

١ — مسألة المراكز البلجيكية التى أقيمت فى بحر الغزال .

٢ — الاقتراح الذى كان قد تقدم به المستر «دورمان Dorman» فى ٧ مارس بإنشاء شركة باسم « شركة ملاحة تطوير أعالى النيل The Upper Nile Navigation and Development Co. » يساهم فيها ملك البلجيك لتدير الملاحة فى أعالى النيل على أن يكون لها منفذ على النيل ومراكز تجارية فيه[1].

وقد رأى المعتمد البريطانى أن المشكلتين مرتبطتان فقد استهدف البلجيك من تقديم الاقتراح الأخير :

(ا) الحصول على تسهيلات تجارية .

(ب) إعادة فتح باب المفاوضات الذى كان قد أغلق فى العام السابق .

(ج) استعمال « التحكيم » بشأن الإدعاءات الكونغولية على الأراضى الواقعة جنوب خط عرض ٥° شمالا بهدف إثارة مسألة كل الأراضى المؤجرة بمقتضى معاهدة ١٨٩٤ .

* * *

وقد استرسل كرومر فى بحث النقطة الأولى المتعلقة بإقامة المسيو ليبير للمراكز الكونغولية فى الأراضى السودانية ، وقد اختلف فى رأيه مع تأكيدات ليبير بأن بعثته « جماعة كشفية ذات طبيعة علمية » ، ورأى أنها حملة عسكرية على قدر من القوة والأهمية ، وأن قائدها قد اختار مراكزه بعناية فائقة .

وخرج المعتمد البريطانى فى القاهرة من ذلك بأن الحملة بهذه الصورة تصبح عملا سياسياً واضحاً لا سيما أن وجودها فى الأراضى السودانية قد أدى إلى معارك

---

(١) Corres, part LXIII, Dorman to Foreign Office, March 7, 1905.

خطيرة مع القبائل التى تعيش فيها .. هذا من ناحية .. وإلى تفتيت ولاء هذه القبائل من ناحية أخرى مما أدى إلى نشوء صعوبات بالغة نحو إقامة المراكز الحكومية فى مناطق « النيام نيام » والتى بدت سهلة إلى حد كبير بعد وفاة « يمبيو » زعيم تلك القبائل .

وبعد أن حدد كرومر طبيعة الوجود الكونغولى السياسية فى بحر الغزال ذكر أن المسيو دى كوفيليه والمسيو ليير يعتمدان فى تبرير شرعية هذا الوجود على :

١ — معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ .

٢ — الميثاق العام لمعاهدة برلين ١٨٨٤ .

ولما كانت المسألة الأولى قد أشبعت بحثاً فقد انتقل رأساً إلى المسألة الثانية ، فذكر أن البند الذى يعتمدون عليه فى الميثاق العام لمعاهدة برلين يتعلق بحرية التجارة التى كفلت بمقتضاه فى الأراضى الواسعة التى تشغلها الدولة الحرة ، ولكن حكومة الكونغو نفسها قد تجاهلت هذا البند حين احتكرت تجارة المطاط ثم غيره من فروع التجارة الأخرى ، وعلى ذلك فلا يمكن لهذه الحكومة أن تتمتع بمزايا المادة الثانية عشر من الميثاق المذكور ، وإجبار البريطانيين على قبول الوساطة .

وبعد تفنيد حق الكونغو فى اللجوء إلى الوساطة أو التحكيم دمغ المعتمد البريطانى الوجود الكونغولى فى بحر الغزال بأنه « وجود عدوانى » إذ أنه تمثل فى « حملة عسكرية بنت القلاع وقتلت ثلاثمائة من الأهالى ممن تحت إدارة حكومة السودان » ، وخرج من ذلك بأن هذا الوجود يمثل « حالة حرب » .

وبناء على ذلك فقد رأى كرومر إمكان التخلص من ليير بتجميع القوات السودانية بقيادة « الميجور بولنوا » فى الأراضى المجاورة لمراكزه وتحذيره ، وإن لم يتم انسحابه فى يوم معين فسوف يتم إجباره على ذلك بالقوة ، وإن رأى عدم ضرورة القيام بهذا العمل قبل سبر غور حقيقة تلك التحركات الأخيرة من جانب ليوبولد .

* * *

وانتقل المعتمد البريطانى بعد ذلك إلى بحث النقطة الثانية المتعلقة بالتسهيلات التجارية المطلوبة متمثلة فى الامتياز المقترح لاعداد أعالى النيل للملاحة ، وذكر أنه بعد أن بحث « السير وليم جارستين » مستشار وزارة الأشغال المصرية هذا الموضوع حذر من أن تقوم أى سلطة غير الحكومة المصرية بأعمال يستهدف منها السيطرة على مجرى النيل بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

ورغم موافقة كرومر على آراء السير جارستين إلا أنه أعلن إمكان تقديم تسهيلات تجارية لملك البلجيك لنقل بضائع الكونغو وحاجز اللادو عن طريق النيل وذلك بوساطة للمفاوضات ، ولكنه اشترط قبل عودة فتح باب المفاوضات شرطين :

١ — الانسحاب من المراكز التى أقامها ليمير فى الأراضى السودانية .

٢ — أن يصدر ملك البلجيك التأكيدات اللازمة بأنه لن يعود لمثل ذلك العمل مستقبلا .

وختم مذكرته التى وصلت لندن فى ١٨ ابريل بأنه فى حالة عدم قبول الملك لمثل هذه الشروط فإنه بالإمكان تجويع مراكز ليمير بقطع الأغذية عنها[١] . وكانت هذه بداية التفكير فى سياسة الحصار التى اتبعت بالفعل بعد ذلك .

* * *

ولما كان كرومر قد طرح جانباً فكرة الصدام العسكرى — لوقت على الأقل — فقد وافق على اقتراح مدير بحر الغزال بانسحاب القوات السودانية من المراكز الواقعة فى المنطقة محل النزاع حيث لم تبق هـذه القوات إلا فى مركزين هما مريدى وتمبورا[٢] .

فى نفس الوقت — وبناء على نفس المذكرة — تم إبلاغ « المستر دورمان » أن وزارة الخارجية تعتبر مشروعه غير عملى ، وان من رأى الحكومة المصرية أن

---

(١) Corres, Part LXIII, No. 95, Cromer to Lansdowne, March

(٢) Ibid., Inc. in No. 160, Cromer to Lansdowne, April 15, 1905, 26, 1905, Desp. No. 32.
Tel. No. 42.

كافة المشاريع التى تتحكم فى مياه النيل بصورة مباشرة أو غير مباشرة يجب أن تبقى فى أيديها(١) .

وفى تلك الأثناء كانت بروكسل قد ردت على المذكرات البريطانية المتلاحقة عليها بمذكرتين مؤرختين فى ١٦ ، ١٧ ابريل ١٩٠٥ ، وكان قوام هاتين المذكرتين أن الحكومة الكونغولية تبرر أعمال المسيو ليمير بأن المراكز التى أقامها إنما فى أراضى مؤجرة لدولة الكونغو بمقتضى معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ ، وقد تجاهلتا تماماً مسألة الحقوق المصرية فى تلك الأراضى .

وعادت الحكومة البريطانية ترد على المذكرات الكونغولية مؤكدة :

١ — حقيقة أن حكومة الكونغو قد حصلت بمقتضى معاهدة ١٨٩٤ على حقوق معينة فى الأراضى محل التنازع ولكن أغلب هذه الأراضى تخلت عنها الكونغو بمحض إرادتها فى معاهدة أغسطس من نفس العام مع الفرنسيين .

٢ — أن الحكومة البريطانية قد حفظت حقوق مصر بمذكرات متبادلة وقت توقيع المعاهدة ، وأن هذه الحقوق قد عادت لكامل قوتها بعد استعادة السودان ، وأن الحكومة المصرية متمسكة بكافة هذه الحقوق(٢) .

وفى ٢٥ ابريل أبرق اللورد لانسدون إلى السفير البريطانى فى بروكسل يبلغه بمقترحات اللورد كرومر بفتح طريق التجارة بين النيل والكونغو وبضمانات بتسهيلات تجارية خاصة لدولة الكونغو فى أعالى النيل(٣) .

ولم يعرض السفير البريطانى هذه المقترحات الجديدة على المسيو كوفليه عندما قابله بعد ذلك بيومين — ٢٧ ابريل — إذ أنه خرج من هذه المقابلة بانطباع هام وهو أنه لا جدوى من المقابلات والاحتجاجات طالما أن الملك والمسيو فان اتفيلد

---

(١) Corres, part LXIII, No. 110, Foreign Office to Mr. Dorman, April 25, 1905.

(٢) Ibid., No. 108, Lansdowne to Phipps, April 25, 1905, Desp. No. 30.

(٣) Ibid., Inc. in No. 160, Lansdowne to Phipps, April 25, 1905, Tel. No. 41.

متغيبان عن العاصمة ، ذلك أن المسيو كوفليه أخذ يكرر نفس الحجج القديمة ، ولما ذكره فيبس بوعوده التى قطعها فى العام السابق عن انسحاب حملة ليمير أجاب بأنه لم يذكر مسألة الانسحاب وإنما التراجع إلى الجنوب وهو ما تم بالفعل إذا انسحبت هذه الحملة إلى جنوب خط عرض ٥° شمالا .

وعلى ذلك رأى السفير أنه ليس من فائدة من مباحثة المسيودى كوفيليه وطالب بالانتظار إلى أن يأتى رد الملك — الذى كان فى زيارة لأسبانيا وقتذاك — على مذكرة اللورد لانسدون المؤرخة فى ٢٥ أبريل[١] .

* * *

كان على الجانب البريطانى أن ينتظر حتى قرب منتصف مايو حين عاد الملك وفان اتفيلد من مدريد ، وقد تمكن فيبس من مقابلة الأخير فور عودته فأكد له هذا رغبة الملك فى الاتفاق وإمكان إعادة فتح باب المفاوضات الخاصة بتقسيم الأراضى مرة أخرى . وقد بادر السير فيبس بتذكير الوزير البلجيكى بأن الاقتراحات البريطانية المتعلقة بتقسيم الأراضى قد سُحبت وأن جانباً كبيراً من أعضاء البرلمان البريطانى يعارض بعنف تأجير أى جزء لدولة الكونغو .

ورد فان اتفيلد على ذلك بأن لوح بنية الملك على اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع استعادة مصر لحاجز اللادو عند وفاته وأنه إذا ما تم اتفاق قبل اتخاذ هذه الخطوات فإن ذلك سيكون من صالح مصر وبريطانيا . واستطرد أن بريطانيا قد اعترضت على «التحكيم» بينما يوافق الملك على أى حكم يعينه البريطانيون «حتى ولو كان الميكادو»[٢] ! وأضاف أخيراً أنه من أشد المدافعين عن تسليم الكونغو لبلجيكا ، ولكن قبل أن يتم ذلك فلا بد من حل المشاكل التى ترتبت على معاهدة ١٨٩٤ .

وكان رأى سير فيبس فى كل ذلك أنه لا يمكن الإبقاء على الضمان الذى منح قبل ذلك لخط حديدى فيما كان يشكل الأراضى الكنغولية حتى ذلك الوقت ، كما أكد أنه يجب أن تبقى مياه النيل تحت السيطرة الأنجلو مصرية . وحث السفير البريطانى المسيو فان اتفيلد على تقديم اقتراحات عملية لحل المشكلة[٢] .

---

(١) Corres, Part LXIII, No. 114, Phipps to Lansdowne, April 27, 1905, Desp. No. 41.

(٢) Ibid., No. 116, Phipps to Lansdowne, May 12, 1905, Desp. No. 47.

وفى ٢٥ مايو ردت الحكومة الكونغولية على مذكرة وزير الخارجية البريطانية المؤرخة فى ٢٥ أبريل — وكان الرد على صورة مذكرة شفوية قرأها المسيو دى كوفليه على السفير البريطانى فى بروكسل ، وقد عادت السلطات الكونغولية تؤكد فعالية معاهدة ١٨٩٤ وأعلنت أن انسحاب ليمبر — كما طلب البريطانيون — يعنى الاعتراف من جانب الكونغو بأن لاحق لها فى بحر الغزال . وأضافت المذكرة أن الكونغو مستعد للتعاون مع الحكومة البريطانية فى سبيل إدخال أى تعديلات على معاهدة سنة ١٨٩٤ . وهدد البلجيكيون فى النهاية بأنه إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق من هذا النوع فإن دولة الكونغو ستعتبر أن حقوقها السياسية فى حوض النيل لا زالت قائمة وستبادر إلى استعمال هذه الحقوق إذا لزم الأمر(١) .

وقد بادر السير فيبس فى أعقاب تلقى هذه المذكرة الكونغولية إلى الاجتماع بالبارون فان اتفيلد فى نفس اليوم — ٢٥ مايو — ، وفى هذا اللقاء أعرب الأخير عن آرائه فى أسباب الصدام بين الحكومتين : فان بريطانيا تعتبر أن تأجير الحاجز للملك لمدى الحياة أمراً لا زال قائماً ، أما الأراضى الأخرى المؤجرة نهائياً فقد أبطل تأجيرها نتيجة للمعاهدة الفرنسية — الكونغولية ونتيجة لاستعادة مصر للسودان .

أما الملك فيرى أن الأراضى المؤجرة بنوعيها لا زال تأجيرها سارياً ، وأنه إذا تجاهلت بريطانيا التأجير الدائم لبعض الأراضى فان الملك بدوره سيتجاهل التأجير المؤقت للأراضى الأخرى فى حوزته — حاجز اللادو — ويضمها نهائياً إلى الكونغو متذرعاً بحق احتلال تلك الأراضى السابق على معاهدة ١٨٩٤ .

وكان رد السير فيبس أن الحكومة البريطانية مصممة على جلاء قوات الكونغو عن بحر الغزال وألمح إلى أن خليفة ليوبولد لن يسعده كثيراً أن يبدأ عهده بصدام مع بريطانيا .

وأجاب فان اتفليد على ذلك بأن تملك بلجيكا للأراضى الكونغولية سيعتمد أساساً على التزام خليفة الملك ليوبولد بالشروط التى يضعها هذا الملك ، لأنه إذا لم تنفذ تلك الشروط فان فرنسا ستعمل على إحياء حقها بتملك تلك الجهات « بالشفعة » .

---

(١) Corres, Part LXIII, Inc. in No. 160, Phipps to Lansdowne, May 22, 1905.

وأضاف أنه ربما يكون من الأفضل لبريطانيا أن تتعامل مع فرنسا بدلا من الكونغو فى تلك الأيام ولكن هذا سوف يعتمد على الظروف السياسية العامة فى أوربا خلال الأعوام المقبلة وإن كانت بلجيكا سوف تنفض يدها من الأمر .

وخرج الوزير الكونغولى من ذلك إلى اقتراح وهو أن الملك مستعد أن يضحى بأى اعتبارات أخرى إذا ما تملك منفذاً دائماً على النيل ، وإنه فى هذه الحالة فقط على استعداد للجلاء حتى عن الحاجز .

ولكن السير فيبس ذكّره أن حكومته ستبقى على اعتراضها لتملك دائم لأى قوة أجنبية لمناطق على النيل ، وإن بريطانيا لا تقدم ألا مركزاً تجارياً عند نهاية الخط الحديدى المقترح كمنفذ للتجارة الكونغولية[1] .

* * *

كان قد مضى أكثر من سبعة شهور على عودة دخول القوات الكونغولية إلى أراضى بحر الغزال (أكتوبر ١٩٠٤ — يونيه ١٩٠٥) ولم يحقق هذا العمل مبتغاه باجبار البريطانيين على قبول التحكيم أو بحدوث صدام محدود تكون نتيجته التحكيم أيضاً . ونتيجة لأن « احتلال » الأراضى السودانية الواقعة جنوبى خط عرض ٥ شمالا لم يؤد إلى ما استهدفه ليوبولد فقد كان عليه أن يخطو خطوة أخرى فى تلك الجهات قد تؤدى إلى النتيجة المرغوبة ، وتمثلت هذه الخطوة فى قرار باقامة « إدارة » كونغولية فى المنطقة .

فى ١٢ يونيه عام ١٩٠٥ اتخذ الملك ليوبولد خطوة خطيرة نحو تصعيد النزاع البريطانى — الكونغولى باصداره « مرسوم إمز » وقد جاء فى هذا المرسوم :

« أنه بالنظر إلى حقوق دولة الكونغو على مراكز معينة فى حوض النيل كنتيجة لاحتلالها لها وللمعاهدات التى أبرمتها مع رؤساء تلك البلاد فانه ينطبق عليها نفس الأوضاع الإدارية القائمة فى مناطق حوض الكونغو حتى يتم تنفيذ كل شروط

---

(١) Corres, Part LXIII, No. 119, Phipps to Lansdowne, May 20, 1905, Desp. No. 50.

معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ ، وعلى ذلك وبناء على اقتراح وزيرنا المختص أصدرنا المرسوم الآتى :

« مادة (١) : تلحق الأراضى التى تحتلها الدولة فى حوض النيل جنوب خط عرض ٥° شمالا بناحية الأويل .

« مادة (٢) : تطبق مراسيم وتنظيمات وقوانين الدولة عليها .

« مادة (٣) : على وزيرنا المختص تنفيذ هذا المرسوم »[١] .

وما أن وصلت أخبار هذا المرسوم إلى لندن حتى بادر وزير الخارجية البريطانية باصدار تعليماته للسير فيبس ليستعلم من حكومة الكونغو عما إذا كان « مرسوم أمز » ينطبق على المنطقة التى أسس فيها ليميير مراكزه فى بحر الغزال أخيراً والتى تعتبر قسما من السودان[٢] . وما أن جاء الرد بالإيجاب حتى أرسل لانسدون مذكرة عنيفة إلى بروكسل يحذر فيها حكومة الكونغو بأنه إذا لم تنسحب من هذه المراكز وتلغى هذا المرسوم فعليها أن تتحمل كافة العواقب[٣] .

وإذا انتقلنا إلى حلبة الصراع نجد أن نشر مرسوم إمز قد أدى إلى نقض كامل « لإتفاقية التعايش » التى كان قد تم التوصل إليها بين الميجور بولنوا وليمير كما كان من المفهوم أنه إذا حاول الكونغوليون تنفيذ هذا المرسوم لنتج عن ذلك موقف خطير لا يمكن معه تجنب الصدام .

وقد طرحت عدة اقتراحات لمواجهة هذا التحدى من جانب الملك ليوبولد تراوحت بين اقتراح « السير رنيل رود Rodd » بالتهديد بسحب الاعتراف البريطانى بحياد بلجيكا وبين اقتراح « السير فندلى » ممثل المعتمد البريطانى فى القاهرة الذى رأى تجاهل المرسوم بعد تقديم احتجاج مناسب ضده[٤] .

---

(١) Corres, part LXIII, Inc. in No. 160, Phipps to Lansdowne, June 12, 1905, Desp. No. 58.

(٢) Ibid., No. 129, Lansdowne to Phipps, June 28, 1905, Tel. No. 54.

(٣) Ibid., Inc. in No. 160, Lansdowne to Phipps, July 8, 1905, Tel. No. 58.

(٤) Ibid., No. 131, Findlay to Lansdowne, July 7, 1905, Tel. No. 60.

وقد اتبعت النصيحة الأخيرة إذ أرسلت التعليمات إلى قائد القوة السودانية المرابطة فى الأراضى محل النزاع بأن « اتفاقية التعايش » لا زالت سارية وأن الحكومة البريطانية لا تعترف بالمرسوم الجديد(١) .

ويعود هذا الموقف الذى وقفه لانسدون وحكومة السودان إلى القرار الذى اتخذته الوزارة البريطانية فى نفس الشهر — يوليه — بعدم تسليم حكومة الكونغو لأى أراضى تقطنها شعوب تحت الحماية البريطانية ، كما قررت الوزارة مقاومة أى محاولة من ليوبولد — بالقوة إذا لزم الأمر — لتنفيذ شروط هذا المرسوم .

* * *

نتج عن مرسوم إمز وإصرار الحكومة البريطانية على مقاومة تنفيذه أن تزايدت احتمالات الصدام إلى حد كبير ، وعلى ذلك فقد بدأت على الفور الاتصالات بين لندن والقاهرة والخرطوم للاستعداد لهذه الاحتمالات .

وفى أول هذه الاتصالات التى تمت فى ٢٢ يوليه ١٩٠٥ بين المعتمد البريطانى فى القاهرة وحاكم عام السودان طرح الأول عدة أسئلة . . فقد قدم كرومر أسئلة ثلاثة محددة لوينجت على النحو التالى :

— هل الجيش المصرى قادر على مواجهة القوات التى يستطيع البلجيك استحضارها ؟

— هل من الضرورى إبعاد البلجيك عن المراكز التى كانوا يحتلونها وقتذاك ؟ وبأى الوسائل ؟

— إذا ما كان هذا ضرورياً فما هى الأوامر التى يمكن أن تصدر إلى قائد بحر الغزال لوضعها فى حيز التنفيذ ؟

وبعد توجيه الأسئلة طرح المعتمد البريطانى احتمالين للتنفيذ :

الأول : تحذير القائد البلجيكى بأن أى تقدم منه سوف يمنع بالقوة كما يرسل هذا التحذير إلى حكومة بروكسل .

---

(١) Corres, part LXIII, Inc. in No. 160, Findlay to Lansdowne, July 8, 1905, Tel. No. 61.

الثانى : أنه فى حالة أى تقدم بلجيكى يطلب قائد القوة السودانية منه منع هذا التقدم ، فإذا لم يقبل يجبره على التراجع على أن تكون قواته قادرة على ذلك[1] .

وقبل أن يمضى وقت طويل وصلت ردود وينجت على الأسئلة التى طرحها كرومر فى مذكرة طويلة .

بدأ حاكم عام السودان مذكرته باستعراض الموقف الذى تسبب عنه نشر « مرسوم إمز » والذى قلب رأساً على عقب « اتفاقية التعايش » التى كان قد تم إبرامها بين بولنوا وليمير .

ثم عين مواقع المراكز الخمسة التى يحتلها البلجيك وهى « إير » و « مريدى » و « مانجى » و « مويارا » ومركز على نهر « هو » . وقدر عدد الرجال المعسكرين فى تلك المراكز بخمسمائة رجل ولكن يمكن زيادة أعدادهم بسهولة من بى وبانجو . وقدر القوات الموجودة فى الحاجز بما يتراوح بين ألفين وثلاثة آلاف رجل مبعثرين على طول وعرض الحاجز .

أما الحامية السودانية فقد كانت تتكون من قوة موزعة على مراكز متعددة هى « تمبورا و « مريدى » و « شامبى » و « رومبك » و « تونج » و « ديم الزبير » و « واو » و « مشرع الرق » ومن ثم كانت هذه القوة أضعف من البلجيك نتيجة لذلك التوزيع ، ويشكل الجلاء عن أى مركز من هذه المراكز بهدف « المركزة » خطورة شديدة إذا لم تقم قوات أخرى على الفور بالحلول محل القوات التى تم الجلاء عنها . وقد طالب بعدم توجيه أى إنذار للملك ليوبولد قبل استكمال الاستعدادات العسكرية اللازمة لتنفيذ هذا الإنذار .

وإجابة على الأسئلة الثلاثة التى طرحها كرومر كانت ردود وينجت على النحو التالى :

١ — إن اللواءات السودانية الخمسة مع قدر مناسب من المدفعية تستطيع أن تواجه بسهولة القوات البلجيكية التى يمكن أن ترسل إلى مناطق النزاع ، ولكن ذلك سيؤدى إلى ترك المراكز النهرية دون حراسة ، ويمكن مواجهة ذلك بستة سفن

---

(١) Corres, Part LXIII, No. 135, Cromer to Wingate, June 22, 1905.

نهرية مسلحة مع لوائين من المشاة وبطارية من المدفعية البريطانيين من الخرطوم ، والمراكز الأخرى التى ستجلو عنهـا القوات السودانية فى طول وعرض البلاد يمكن أن يحل المصريون مكانهم فيها وذلك باستدعاء لواءين مصريين من الاحتياط . كما أنه من الضرورى استحضار لواء بريطانى ليحل محل اللواءين اللذين سيتركان الخرطوم .

٢ — إذا ما صمم البلجيك على تنفيذ المرسوم فليس هناك حل سوى مقاومتهم ، وسوف يقوم الحاكم الإدارى للمنطقة السودانية بابلاغ السلطات الكونغولية المحلية أن الحكومة البريطانية لن تسمح بادارتها للمنطقة ، وإذا لم تتم الاستجابة لهذا الطلب يحذرهم بأنه سيتخذ الإجراءات اللازمة لإجلائهم عن مراكزهم العسكرية التى يعتمدون فى إدارتهم عليها . وأضاف وينجت أنه بالرغم من أن من المعلوم تماماً أن الملك لا يرغب فى الصدام إلا أنه سيكون من الغبـاء توجيه أى إنذار دون وجود القوة اللازمة لتنفيذه ومن ثم فلابد من التريث فى توجيه الإنذار النهائى حتى تكون القوات المصرية فى وضع يمكنها من تنفيذه .

٣ — أعرب السير وينجت عن اعتقاده بأن البلجيـك لن يتقدموا إلى المناطق الواقعة شمالى خط عرض ٥° شمالا إلا إذا كانوا راغبين فى إثارة مسألة الأراضى المؤجرة لهم بمقتضى معاهدة ١٨٩٤ برمتها . وعندئذ يواجه الموقف العسكرى على الصورة التى أشار إليها من قبل[١] .

* * *

وبعد تمحيص الموقف من جانب القاهرة والخرطوم فى تلك الاتصالات أصدرت لندن أوامرها التى أبلغت للسلطات المحلية فى بحر الغزال بأنه طالما أن القوة السودانية الموجودة فى المنطقة لا تستطيع بوضعها القائم أن تقاوم التقدم البلجيكى إذا حدث فعلى قائدها أن يحتج فحسب ولا يقاوم بل ويبقى فى وضع دفاعى ويظل على احتلاله للمراكز التى يسيطر عليها فعلا[٢] .

---

(١) Corres, Part LXIII, No. 138, Wingate to Cromer, July 29, 1905.

(٢) Ibid., No. 141, Lansdowne to Findlay, July 31, 1905, Tel. No. 38.

ولكن فى هذه الأثناء كان « فندلى » ممثل المعتمد البريطانى فى القاهرة يعد تقريراً طويلا عن إمكانيات حل القضية على ضوء الآراء التى أبدتها فى هذا الوقت إدارتا المخابرات المصرية والسودانية .

وقد رأى فندلى أن هناك طريقاً من أربعة يمكن أن تسلكه الحكومة البريطانية :

١ — أن تصمم على الإبقاء على الحقوق المصرية كاملة على النيل وفروعه .

٢ — أن تعدل من هذه الحقوق بأن تصبح على النيل وفروعه التى تؤثر فى إمداد مصر بالمياه .

٣ — ونتيجة لذلك فان آراء بعض الخبراء أن أنهار بحر الغزال لا تؤثر كثيراً فى إمداد النيل بمياه ذات قيمة ، وبناء على ذلك يمكن الاتفاق مع البلجيك على منحهم الأرض التى يرغبونها فى تلك المنطقة فى مقابل موافقتهم على تسليم حاجز اللادو للسودان بعد وفاة الملك ليوبولد .

٤ — منح دولة الكونغو منطقة عبور حرة لنقل بضائعها إلى النيل على شرط الجلاء فوراً عن المناطق محل النزاع وأن يصدر الملك ليوبولد تأكيدات مرضية بأن حاجز اللادو سيعاد إلى السودان عند وفاته .

وبعد أن حدد « فندلى » هذه الحلول بدأ فى تحليل قيمة كل منها ، فبالنسبة للحل الأول رأى أنه يتميز بالوضوح وقد وافق عليه الفرنسيون من قبل ، وسوف ينتج عن هذا الحل حدود جغرافية واضحة يسهل تحديدها ، كما أن هذه الحدود ستكون ذات قيمة استراتيجية كبيرة بالنسبة للحاجز . ولكن هناك الجانب السيىء من هذا الحل إذ سيؤدى إلى استمرار احتلال بحر الغزال بما يتضمنه من احتمالات الصدام والمتاعب الصحية . وإن كان قد تحفظ فى مسألة الصدام ورأى أن كل ما يفعله الملك وموظفوه لا يدل على الرغبة فيه اللهم إلا إذا كان الألمان وراء صدور « مرسوم إمز » . وبالنسبة للمصاعب الصحية فقد رأى احتمالات تناقص نسبة الوفيات بتحسين ظروف الحياة والسكن والخدمات .

أما بالنسبة للحلين الثانى والثالث فهما يفتقدان الوضوح الذى تميز به الحل الأول ولكن الخبراء يحبذونه إذ أنه سينهى الصراع مع البلجيك كما سيمكن من

التخلص من إدارة بحر الغزال المكلفة ، ولكن هناك الجانب الآخر من هذا الحل وهو أن فرنسا قد تعيد فتح طريقها نحو وادى النيل والذى تحولت عنه ١٨٩٨ إذ أنه سيمنح ادعاءاتها على بحر الغزال قوة كبيرة . بل الأخطر من ذلك أن الجيران الآخرين سيطمعون فى فروع النيل الأخرى القريبة من حدودهم ما دام هـذا الباب قد فتح . يضاف إلى كل ذلك ما سيتسبب فيه هذا الحل من ضياع هيبة الحكومة بين قبائل تلك الجهات .

أما بالنسبة للحل الأخير فان الاعتراض الوحيد الذى يمكن أن يثار ضده أنه قد تم رفضه من قبل .

ومن الحلول السياسية المختلفة للأزمة انتقل « فندلى » إلى اقتراحات الحلول العسكرية ورأى أن هناك أحد طريقين فاما طرد البلجيك بالقوة أو بالتهديد باستعمال القوة ، أو باتباع السياسة السلبية نحو البلجيك طالما أنهم لم يحاولوا التقدم مع اتباع سياسة « المقاطعة الاقتصادية » فى نفس الوقت ضد دولة الكونغو من جانب السودان وأوغندة لإجبار ليوبولد على قبول حل معقول .

والحل الأول سريع ومضمون واحتمالات استعمال القوة فيه ضعيفة ، أما الحل الثانى فسيستغرق وقتاً طويلا ويكلف غالياً سواء فى المال أو الرجال(١) .

ورغم ذلك فقد تبنى اللورد كرومر الحل الثانى « بالمقاطعة الاقتصادية » وأرسل فى ٢٠ أكتوبر إلى لندن يدعو حكومته إلى « إبلاغ حكومة الكونغو بأن طريق النيل سيغلق أمام كل بضائعها وخطاباتها وبرقياتهـا حتى تنسحب من المراكز التى تحتلها فى الأراضى المتنازع عليها » ، وأضاف كرومر أن كمية البضائع الكونغولية التى يتم تصديرها واستيرادها عن طريق النيل تتزايد بسرعة ، « فتكاليف نقل المطاط عن طريق الأطلنطى أكثر ست مرات من تكاليف نقله عن طريق النيل ، يضاف إلى ذلك أنه إذا ما تم تصدير مطاط الكونغو الفرنسى عن طريق النيل فيمكن وصوله إلى الأسواق بنصف ثمن المطاط المصدر عن طريق الكونغو .

---

(١) Corres, Part LXIII, Inc. in No. 160, Findlay to Lansdowne, July 31, 1905, Desp. No. 76.

« ولما كانت دولة الكونغو الحرة تعتمد تماماً فى دخلها على المطاط سوف يكون لهذا الضغط أثره الكبير عليها مما سيؤدى بحكامها إلى إعادة النظر فيما يتعلق بسياستهم نحو الأراضى المتنازع عليها »(١) .

وبعد أن تمت دراسة الموضوع من كافة جوانبه وأبدى « مدير البوستة المصرية » رأيه بأنه ليس ثمة خرق لأى اتفاق مع « اتحاد البريد » برفض تسليم الخطابات إلى المراكز الكونغولية(٢) وافقت وزارة الخارجية البريطانية على هذا النوع من العمل وأرسلت التعليمات إلى وينجت بمنع وصول أى خطابات إلى المراكز البلجيكية عن طريق النيل حتى تجلو قوات ليير تماماً عن الأراضى المتنازع عليها جنوب خط عرض ٥° شمالا « وحتى لا تخرق المادة الأولى من الفصل الثالث عن ميثاق برلين يجب أن تكون كل عملياتك شمال هذا الخط »(٣) .

وفى أوائل ديسمبر تم ابلاغ قائد اللادو بوقف كل اتصالاته مع الشمال عن طريق النيل « حتى يتم جلاء قوات الكونغو التام عن الأراضى المتنازع عليها فى مديرية بحر الغزال الواقعة بين خط عرض ٥° شمالا وخط تقسيم مياه النيل — الكونغو »(٤). كما تم إبلاغ حكومة بروكسل بنفس القرار(٥) .

ولإحكام هذه المقاطعة تقرر أن تشترك فيها « أوغندة » فتباحث كرومر مع أحد كبار موظفى حكومتها الذى وصل إلى القاهرة فى منتصف ديسمبر فى مدى الدور الذى يمكن أن تقدمه السلطات الأوغندية فى الحصار الاقتصادى الذى تقرر فرضه حول الكونغو(٦) . وتمخضت هذه المباحثات عن تعليمات محددة أرسلت من لندن إلى حكومة أوغنده بعدم السماح بارسال البضائع عبر الأراضى الأوغندية إلى

---

(١) Collins, R.O., Anglo-Congolaise Negociations, 1900-1906, Part 6, p. 641.

(٢) Corres. Part LXIII, No. 183, Cromer to Lansdowne, Nov. 23, 1905.

(٣) Ibid., No. 207, Cromer to Sir Edward Grey, Dec. 19, 1905.

(٤) Ibid., No. 188, Cromer to Lansdowne, Nov. 30, 1905.

(٥) C.R.O.S. Sudan Intelligence Reports, No. 136, Nov. 1905.

(٦) Corres, Part LXIII, Cromer to Lansdowne, Dec. 9, 1905.

النيل عن طريق الكونغو إن لم يصحبها شهادة تثبت أنها ليست بلجيكية وبتنسيق العمل مع حكومة السودان لتحقيق الهدف المرجو من المقاطعة(١) .

وقد حذر كبار المسئولين فى بروكسل السفير البريطانى فيهـــا فى لقاءاتهم الخاصة به من أن هذه الإجراءات قد تؤدى إلى عناد الملك وتصميمه على إبقاء قواته فى مراكزها(٢) .

وبدا لبعض الوقت صدق هـذه التحذيرات فقد تواترت الأنباء فى مطلع عام ١٩٠٦ عن أن البلجيك يقومون بنشاط عسكرى كبير فى الحاجز وبأنهم نصبوا ثلاثة مدافع فى مركز اللادو كما أنهم يقومون بإجراء التدريبات العسكرية المتواصلة استعداداً لاحتمالات الصدام .

كما نبهت سلطات الحاجز وكلاء التجار السودانيين فيه بأنه إذا لم تتوقف قوارب بريد الحكومة السودانية فى اللادو كعادتها فإن عليهم نقل بضائعهم من أراضى الكونغو خلال ٤٨ ساعة(٣) .

يضاف إلى ذلك أن التقارير وردت إلى الخرطوم بتأسيس الكونغوليين لثلاثة مراكز جديدة أحدها فى « نيندا » والثانى فى بقعة جنوب غرب المركز الأول على نهر « يبو Yubo » والثالث فى « مانجى »(٤).

فى نفس الوقت سعت سلطات الكونغو إلى وضع « مرسوم إمز » موضع التنفيذ فنشرت « المجلة الرسمية » لحكومة الكونغو بأنه قد تقرر إقامة عدة مكاتب للادارة المدنية فى « ناحية الأويل » و « منطقة مريدى »(٥) وبناء على ذلك أرسل « الكابتن بولس » الذى منح صفة مدنية وأصبح « رئيس منطقة مريدى » إلى

---

(١) Corres, part LXIII, No. 210, Earl of Elgin to Commissioner Wilson, Dec 22, 1905.

(٢) Ibid., No. 205, Phipps to Grey, Dec. 14, 1905.

(٣) C.R.O.S. Sudan Intelligence Reports, No. 138 (Jan. 1906).

(٤) Corres, Part LXIV, No. 8, Cromer to Grey, Jan. 6, 1906.

(٥) Ibid., No. 17, Phipps to Grey, Jan. 16, 1906.

حاكم بحر الغزال يبلغه بليته على إدارة الأراضى المتنازع عليها تحت سيادة دولة الكونغو الحرة[١] .

ولكن كافة هذه المحاولات لم تصرف الحكومة البريطانية عن تصميمها على السياسة التى اختطتها بفرض الحصار الاقتصادى على الكونغو ، ونتج عن ذلك أن بدأت علامات التخاذل والتراجع تتضح أكثر وأكثر فى بروكسل مما مهد لنهاية الأزمة والاتفاق .

الاتفاق ١٩٠٦ :

لم يغفل ملك البلجيك معنى المقاطعة التى فرضت على أملاكه فى الكونغو ، فالحكومة البريطانية لم ترفض الإذعان حسب لضغط ليوبولد السياسى والعسكرى بل إنها اتخذت من الاجراءات ما يوحى بتصميمها على البقاء فى بحر الغزال وقد مر على الصراع وقتذاك ما يزيد عن ستة أعوام وليوبولد تتقدم به السن وقد أراد قبل أن يموت أن يرى الكونغو وقد حصلت عليه بلجيكا بشروطه هو ولكن البرلمان البلجيكى لن يكون راغباً فى قبول إدارة الكونغو إذا كان هناك نزاع مع بريطانيا بشأنه . وإن كان الأغلب أن العامل الأساسى فى تغير رأى الملك كانت عودة « ڤان اتفيلد » ، فمنذ البداية كان هذا قد بدأ مفاوضاته بأمل الاتفاق وفى عام ١٩٠٣ كان قريباً من إبرام المعاهدة لولا عناد الملك ، وقد كان « ڤان اتفيلد » ميالاً دائماً لبريطانيا وخلال حرب البوير كان أحد الساسة الأوربيين القلائل الذين عاونوا الانجليز ، وبجهوده وحده تمكن من الحصول على موافقة ليوبولد لوضع حد للنزاع[٢] .

وقد اتخذ ليوبولد أول خطوة لحل النزاع فى أواخر يناير حين دعا « المسيو روفييه Rouvier » السفير الفرنسى فى بروكسل وأبلغه أنه يود أن يرسل مندوباً

---

(١) C.R.O.S. Sudan Intelligence Reports, No. 139 (Feb. 1906).

(٢) Collins R.O., op. cit., Part 6, pp. 643-644.

إلى لندن لبحث المسائل المعلقة بين الحكومة البريطانية وحكومة الكونغو ولكنه فى انتظار موافقة لندن على استقبال مثل هذا المبعوث .

وبعد ذلك بعدة أيام دعا « فان اتفيلد » المسيو روفييه وأعاد عليه نفس أقوال الملك وسأل عما إذا كان من الممكن أن تقوم حكومته بعمل استخبارات سرية فى لندن « ليرى ما إذا كانت الحكومة البريطانية على استعداد لاستقبال ملك البلجيك وأن تبحث معه مواضيع الخلاف بين الجانبين »[١] .

ووافق المسيو روفييه على إرسال التعليمات اللازمة للسفير الفرنسى فى لندن ليتحدث مع وزير الخارجية البريطانية فى هذه الموضوع . وفى نفس الوقت قررت السلطات الكونغولية الاقتراب من الحكومة البريطانية بصورة مباشرة ، ففى ٨فبراير١٩٠٦دار حديث طويل بين المسيو فان اتفيلد والسير «هاردنج Hardinge » السفير البريطانى الجديد فى بروكسل . وتحدث عن رغبة الملك فى المفاوضة للوصول إلى اتفاق وأعرب عن استعداده للذهاب إلى لنـــدن لبحث الأمر مع السير إدوارد جراى ، وأشار « فان اتفيلد » إلى أن أى اقتراح ستقدمه حكومة الكونغو ستعترف فيه بالهدف الأول للحكومة البريطانية « بتأمين كل أقسام النيل بحيث تصبح تحت الإدارة المصرية البريطانية بعيدة عن سلطة أى دولة أجنبية » .

وفى اليوم التالى تحدث المسيو كامبو — بناء على طلب روفييه — مع سير جراى عن إمكان استئناف المباحثات الإنجليزية الكونغولية فأجاب وزير الخارجية البريطانية على السفير الفرنسى فى لنـدن بأن حكومته لا يمكن أن توافق على أى مباحثات مع مبعوث لملك البلجيك طالما بقيت القوات الكونغولية تحتل الأراضى المتنازع عليها فى بحر الغزال ، كما أرسلت نفس الإجابة إلى هاردنج فى بروكسل رداً على استفسار فان اتفيلد[٢] .

واستدعى البارون فان اتفيلد السير هاردنج مرة أخرى فى ٢٣ فبراير ١٩٠٦ وأشار إلى اقتراحه بشأن الذهاب إلى لندن للتوصل إلى تسوية ، كما أشار إلى خطورة الموقف الناجم عن الوضع فى الأراضى المتنازع عليها مما قد يؤدى إلى صدام .

---

(١) Corres, Part LXIV, No. 61, Grey to Sir F. Bertie, Feb. 9, 1906.

(٢) Collins, R.O., op. cit., Part 6, pp. 644-645.

وكان لهذه اللهجة القوية أثرها على السفير البريطانى فى بروكسل مما دعاه إلى أن يحذر حكومته أنه بالرغم من أن الرأى العام البلجيكى لا يشعر بالود نحو دولة الكونغو فإن أى صدام فى أعالى النيل قد يؤدى إلى صرف الأنظار عن سوء إدارة حكومة الكونغو ، بل إن هذه الحكومة ستجعل المسألة « دفاع عن الشرف البلجيكى » وتثير مشاعر البلجيك ضد بريطانيا وهو أمر غير مرغوب فيه فى ظل الأوضاع القائمة وقتذاك فى أوربا . وأمام هذه الحجة القوية تشكك السير هاردنج فى قيمة الاستمرار فى إيصاد باب المفاوضات[١] .

وقد أكدت أعمال الموظفين الكونغوليين فى الأراضى المتنازع عليها مخاوف هاردنج من أنهم يستهدفون كسب عطف أوربا عامة وبلجيكا خاصة ، فقد بدا تماماً أن ليوپولد مستعد لأن يصل بالأزمة إلى صدام فعلى ، ففى ١٩ فبراير كتب كرومر للخارجية البريطانية أن الكونغوليين رفعوا رايتهم لأول مرة فوق « مريدى » . وأعلن قائدهم « الكابتن بولس Paulis » — بأوامر من بروكسل بدون شك — أنه فى طريقه لبناء أوتاد حدود على طول خط عرض ٥° شمالا وكان لا يمكن مرور تلك الأعمال دون رد ولكن وزارة الخارجية البريطانية كانت تخشى أن تؤدى إزالة القوات الإنجليزية المصرية لهذه الأوتاد إلى صدام[٢] .

وعلى ذلك فقد حذر « هاردنج » المسيو دى كوفليه فى ٣ مارس ١٩٠٦ من أن بناء أوتاد الحدود فى بحر الغزال أمر لن يسمح به ، وقد اعترف المسيو كوفليه بأنه لا يعلم شيئاً عن هذا الأمر ووعد بالنظر فيه فوراً[٣] .

وفى اليوم التالى دعا المسيو دى كوفليه السيد هاردنج وأبلغه أن حكومة الكونغو قد أبرقت للكابتن بولس لإيقاف بناء أوتاد الحدود[٤] .

وكان الطريقة الحاسمة والفعالة التى أوقفت بها حكومة الكونغو عملية بناء

---

(١) Corres, part LXIV, No. 98, Hardinge to Grey, Feb. 23, 1906.

(٢) Ibid., No. 85, Cromer to Grey, Feb. 19, 1906.

(٣) Ibid., No. 113, Hardinge to Grey, March 4, 1906.

(٤) Ibid., No. 114, Hardinge to Grey, March 4, 1906.

الأوتاد أثرها فى إزالة الشكوك المتبقية لدى الخارجية البريطانية فى رغبة ليوبولد فى الاتفاق .

ثم جاء العامل الأخير الذى تكالب مع العوامل الأخرى لإنهاء الموقف لصالح استئناف المفاوضات متمثلا فى عدم إمكان احكام « الحصار الاقتصادى » الذى تقرر فرضه فقد أبلغت « حكومة أوغنده » حاكم مديرية منجالا السودانية أنها لا تستطيع إيقاف التجارة مع الكونغو(١) .

وعلى ضوء كل هذه الاعتبارات أوصى كرومر خلال النصف الأول من مارس باعادة فتح باب المفاوضات مع الكونغو(٢) .

وبناء على ذلك فقد أبرقت الحكومة البريطانية بتعليماتها لسفيرها فى بروكسل بشروطها لإعادة فتح باب المفاوضات مع الكونغو وهى العودة أولا إلى الوضع الذى كان قائماً فى ظل « اتفاقية التعايش » المعقودة بين بولنوا وليمبر(٣) . وكان معنى هذا إيقاف العمل « بمرسوم أمز » . والجلاء عن ثلاثة مراكز كونغولية تم تأسيسها بعد الاتفاقية المذكورة هذا من ناحية ، وفتح طريق النيل لدولة الكونغو الحرة من ناحية أخرى .

وقد وافق « فان اتفيلد » على هذا الاقتراح وأعرب عن اعتقاده بأن الملك بدوره سيوافق عليه(٤) . وكان اعتقاد « فان اتفيلد » صحيحاً ففى أوائل الشهر التالى — أبريل — وافقت حكومة الكونغو رسمياً على الشروط البريطانية(٥) .

وسافر فان اتفيلد إلى لندن ليبدأ المفاوضات مع السير « إيفلين جورست » الممثل البريطانى ، فقد رؤى أفضلية مواجهة الأمر بعيداً على ليوبولد(٦) .

---

(١) Corres, part LXIV, No. 139, Cromer to Grey, March 6, 1906.

(٢) Ibid., No. 154, Cromer to Grey, March 15, 1906.

(٣) Ibid., No. 155, Grey to Hardinge, March 21, 1906.

(٤) Ibid., No. 160, Hardinge to Grey, March 23, 1906.

(٥) Corres, part LXV, No. 29, Grey to Hardinge, April 7, 1906.

(٦) Collins, R.O., op. cit., part 6, pp. 467-68.

وكانت رغبة الجانبين واضحة فى الوصول إلى اتفاق بأسرع ما يمكن ، فقد أراد البارون فان أتفيلد من جهته التوقيع قبل أن يطلع ليوبولد على كل التفاصيل التى قد يعترض على بعضها ، كذا كان السير إدوارد جراى راغباً فى إنهاء المفاوضات قبل أن يهاجم أحد أعضاء البرلمان — ممن كانوا مستمرين فى طرح الأسئلة فى هذا الموضوع — يهاجم الملك الذى قد يرد على ذلك بأزمة أخرى . كما أن جورست كان راغباً فى اتفاق سريع فقد علم بصورة غير رسمية أن وزارة المستعمرات على وشك الموافقة على مد خط حديد أوغندة إلى بحيرة ألبرت فى مقابل حدود صليكى مما سيؤدى إلى حرمان دولة الكونغو من طريق النيل ومن ثم يضيع واحد من أهم الامتيازات التى قدمها البريطانيون . كما أن جورست كان قد علم من فان اتفيلد أنه اذا بقى الأمر على ما هو عليه عند وفاة الملك ليوبولد فان حكومة الكونغو قد ترفض الجلاء عن حاجز اللادو ، ولسنا ندرى إذا كانت هذه النية حقيقية من حكومة الكونغو أم أنها مجرد إشارة مقصودة من فان اتفيلد للاسراع نحو الاتفاق(١) .

وفى ظل كل هذه الظروف عقدت معاهدة ٩ مايو ١٩٠٢(٢) و بمقتضاها تخلى الملك ليوبولد عن كافة ادعاءاته فى أراضى بحر الغزال الذى كان متمسكا بها بمقتضى معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ . كما تقرر عودة حاجز اللادو إلى السودان عند وفاته ، كما تعهدت حكومة الكونغو الحرة ألا تتدخل بأى صورة فى كمية المياه الجارية من نهر صليكى إلى بحيرة ألبرت إلا بناء على معاهدة مع حكومة السودان . وقد استفادت مصر كثيراً من هذا التعهد فيما يتعلق بضمان جريان المياه إلى النيل سواء من البحيرات أو من فروع النهر .

ومن ناحية أخرى فقد وافق البريطانيون نيابة عن الحكومة المصرية على ضمان فائدة قدرها ٣٪ على مبلغ لايزيد عن ٨٠٠ ألف جنيه لمد خط حديدى من حدود الكونغو إلى قناة النيل اللاحية قرب اللادو ، على أن يقوم بتحديد هذا الخط كل من حكومتى السودان والكونغو وأن يوضع الخط كله تحت إدارة حكومة السودان

---

(١) Corres, part LXV, No. 50, Hardinge to Grey, April 12, 1906.

(٢) نص المعاهدة فى : Hertslett, op. cit., vol. II, pp. 584-586.

عند نهاية احتلال الملك ليوبولد لحاجز اللادو[١] .

وكان هذا الاتفاق فى الواقع نصراً نهائياً للدبلوماسية البريطانية فقد تضمن تراجعاً حقيقياً عن المطالب الكونغولية التى قدمت خلال عامى ١٩٠١ ، ١٩٠٢ . ولم تفقد الحكومة الكونغولية فقط بمقتضاه مساحة كبيرة من الأراضى التى قدمتها لها الحكومة البريطانية ١٩٠٢ بل أنها لم تحصل على أى امتيازات فى الأراضى التى ادعتها « شركة أفريقيا الأنجلو — بلجيكية » أو « شركة أفريقيا البريطانية الاستوائية » ، ولا حتى امتياز فى الأرض لشركة السكك الحديدية المقترحة .

وحرية الملاحة للبضائع الكونغولية لم يكن امتيازاً كبيراً فقد كان البريطانيون مضطرين إليه بمقتضى معاهدة برلين ، وحتى مقدار مبلغ قرض الخط الحديدى والفائدة التى ضمنتها الحكومة البريطانية قلل من مليون إلى ٨٠٠ ألف جنيه .

والواقع أن المادة الوحيدة التى جذبت اهتمام المسئولين البريطانيين هى الموافقة على إحالة أى نزاع يتعلق بتنفيذ المعاهدة إلى التحكيم فقد سببت هذه المادة قلقاً فى دوائر وزارة المستعمرات إذ يمكن تطبيقها على روديسيا وأغنده كذا على بحر الغزال. ولكن كما أشار جراى « للورد الجين » وزير المستعمرات بأن « مركز الحكومة لن يكون قوياً إذا ما سمحت بإفساد المعاهدة لهذا السبب »[٢] .

ومع أن معاهدة ٩ مايو ١٩٠٦ قد تضمنت تسوية للأزمة إلا أن ليوبولد قد ضاق بها إلى حد بعيد بعد أن علم بتفاصيلها ولكن الوقت كان قد فات للاعتراض عليها بعد أن وقعها فان اتفيلد . ومن ثم لم يكن أمامه إلا أن ينزل غضبه على رأس الأخير فاستقيله بعد عودته من لندن أسوأ استقبال ثم مالبث أن سلبه من كافة صلاحياته[٣] .

ولكن وغم عدم رضاء الملك البلجيكى عن المعاهدة إلا أنها كانت فعلا نهاية لذلك الصراع الذى احتدم فى بحر الغزال والذى كاد فى بعض مراحله أن يصل إلى الصدام المسلح ، وكانت حقاً نهاية لأزمة « فاشودة الصغير » (!!)

(١) Corres, part LXV, Inc. No. 1, in No. 239, Cromer to Botros Pasha Ghali, May 26, 1906.

(٢) Collins, R.O., op. cit., part 6, p. 650.

(٣) Corres, Part LXV, No. 308, Hardinge to Grey, June 9, 1906.

مصادر البحث

أولا — وثائق غير منشورة :

١ — وثائق بريطانية :

— Further Correspondence respecting the Affairs of North East Africa and the Sudan.

Part	Date
IV	July-Dec. 1900.
V	Jan.-June, 1901.
X	1904

— Further Correspondence respecting the Affairs of Egypt and the Sudan.

Part	Date
LXIII	1905
LXIV	Jan.-March, 1906.
LXV	April-June, 1906.

وقد أشير إلى هذه الوثائق فى الهوامش تحت رمز « Corres » .

٢ — وثائق سودانيـة :

Central Record Office-Sudan (C.R.O.S.)

— Sudan Intelligence Reports.

No.	Date
67	1st Jan.-8th March, 1900.
136	Nov. 1905.
138	Jan. 1906.
139	Feb. 1906.

— Mongalla Province

Class 1 / Box 7 / File 48.

ثانياً — وثائق منشورة :

— Annual Report, 1904.
Report by his Agent and Consul General on the Finances, Administration and condition of Egypt and the Sudan.

ثالثاً — المراجع

— Collins, Robert O.
Anglo-Congolaise Negociations 1900-1906.
Zaire-Revue Congolaise, vol. XII, parts 5 and 6, 1956.

— Collins, Robert O.
The Southern Sudan, 1883-1898, Yale 1962.

— Gray, R.
A History of the Southern Sudan, 1839-1889, Oxford 1961.

— Hertslett, Sir Edward.
The Map of Africa by Treaty (3 vols.), London, 1909.

— Langer, William.
The Diplomacy of Imperialism, New York, 1951.

— Pensa, H.
L'Egypte et le Soudan Egyptien, Paris, 1895.

— Sanderson, G.N.
Leopold II and the Nile Valley. The Sudan Historical Association Proceedings, vol. I, part VII, Khartoum, 1955.

وإذا كانت الوثائق البريطانية الخاصة بهذا الموضوع قد توفرت لدينا فإن قيمة هـذه الدراسة التى أعدها الأستاذ ساندرسون أنها تمدنا بوجهة نظر الجانب الآخر — الكونغولى — الرسمية ، حيث أنها مستمدة من مقالة نشرت فى مجلة "Deutsches Kolonialblatt" فى أول يونية عام ١٩١٦ بعنوان « الأراضى

التى أجرتها دولة الكونغو فى اللادو وبحر الغزال :

"Das Lado- und Bahr-el-Ghazal Pachtgebiet des Kongo Staates".

وهى مقالة غنية جداً بالوثائق المتعلقة بمشروعات ليوبولد النيليـة كما يذكر ساندرسون .

— Slatin, R.
Fire and Sword in the Sudan, London, 1896.

— Wauters.
L'Etat Indépendant du Congo, Bruxelles, 1899.